

صوت النساء

صحيفة شهرية تُعنى بقضايا المرأة والمجتمع

1 أيار 2021 - العدد 402

1 May. 2021 - 402 Issue



صوتنا

تأجيل الانتخابات وخيبة الأمل

د. أريج عودة

يأتي شهر نيسان محملاً بخيبة الأمل باستمرار الاحتلال الإسرائيلي بممارسة أشنع الانتهاكات، لأبسط القواعد الإنسانية وأبسط الحقوق، والتنكيل بأهلنا في القدس، وذلك بمنع الانتخابات فيها، بل واعتقال عدد من مرشحي القدس في القوائم الانتخابية، والتنكيل بهم، ضارباً بعرض الحائط كافة المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن وقرارات الشرعية الدولية، ومدمراً لحلم مشروع حل الدولتين، وبالقدس الشرقية العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية. يأتي شهر نيسان وقرار القيادة بتأجيل الانتخابات، والتي هي استحقاق وطني ديمقراطي، في ظل التعنت الإسرائيلي بمنع الانتخابات في القدس، بالرغم من الضغوط الدولية وخاصة الضغط الأوروبي بهذا الخصوص. يأتي هذا كله وما زالت المرأة الفلسطينية تتعرض للعنف الممنهج، مثل الاعتداء على الصحفية مرشد، وتعرض النساء في مواقع صنع القرار للتنمر والإساءة لشخصهن، كما حصل مع وزيرة الصحة. ولا زالت النساء تنتظر الحماية القانونية لمجموعة من القوانين الجادة، وخاصة قانون العقوبات وقانون حماية الأسرة من العنف.

ما زالت المرأة تعاني في مواجهة جائحة كورونا، متحملة الأعباء الاقتصادية التي نجمت عن هذا الوباء. لذلك، فإننا في طاقم شؤون المرأة، وفي ظل الواقع المرير الذي نمر به، نحیی المرأة الفلسطينية، ونقول رمضان كريم وعيد فصح مجيد للجميع، لأن الأعياد الدينية هي أعياد وطنية بامتياز. وفي ظل ذلك كله نؤكد على ما يلي:

أولاً: نثمن دور القيادة الفلسطينية بتأجيل للانتخابات، ونؤكد أنه لا انتخابات دون القدس، ولا بد من التأكيد على الثوابت الوطنية. ثانياً: ندعو الاتحاد الأوروبي وكافة المحافل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة وكافة المؤسسات الدولية والحقوقية، بالضغط على إسرائيل من أجل السماح بإجراء الانتخابات في القدس، حتى نستكمل العرس الديمقراطي.

ثالثاً: نؤكد على ضرورة الإسراع في إصدار قرار بقانون لحماية الأسرة من العنف، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، بما يتلاءم مع احتياجات النساء، ونؤكد على أهمية توفير الحماية القانونية للمرأة، في ظل تأجيل الانتخابات، والتي كنا نعول عليها في استكمال العملية التشريعية حسب الأصول.

رابعاً: يدعو طاقم شؤون المرأة الحكومة من أجل تبني سياسات وإجراءات للنهوض بواقع النساء، وتمكينهن اقتصادياً، وضرورة تعزيز مشاركتهن السياسية في مواقع صنع القرار على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

عاشت فلسطين دولة حرة مستقلة عاصمتها الأبدية القدس

المجد والخلود لشهيداتنا وشهدائنا

الحرية لأسيراتنا وأسرانا

الشفاء لجريحاتنا وجرحانا



في ظل تأجيلها...

الانتخابات إلى أجل غير مسمى

فرص النساء بالانتخابات ما بين الأحزاب والعشائر



خاص صوت النساء

بغض النظر عن موقف الأحزاب والعشائر فإن تمثيل المرأة بانتخابات المجلس التشريعي القادم سيكون ملموساً، وهي أعلى من تمثيلها في المجالس السابقة، إلا أن هذا لا يعني أن المرأة قد حصلت على ما تصبو إليه من تمثيل وازن بالحياة السياسية وفي صنع القرار، لأن هذه الكوتا لا تعكس الحجم الحقيقي لدور المرأة بالمجتمع، ولا دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنضالي، وتذكر رانيا أيوب بأن الواقع مختلف حالياً عن ما كان عليه بانتخابات المجلس التشريعي السابق عام 2006، حيث زمن شبكات التواصل الاجتماعي وبروز دور المرأة الفلسطينية أصبح أكثر مكانة، مؤكدة على أن المرأة تحررت بعض الشيء من عباءة العشيرة والعادات والتقاليد، بل باتت تبحث عن ذاتها في جميع المواقع وتضع بصمتها في كافة المرافق.

الأحزاب وتحكمها بالاختيار، يجعلها أسيرة لقرار الحزب وخياراته، فيما نرى وجود المرأة هو إكمال للقائمة، حيث أن معظم القوائم، وضعت النساء لتكملة العدد بحسب النظام، وليس كشريك حقيقي وصانع قرار، بينما لا يوجد دور كبير للعشائر وخاصة بالانتخابات التشريعية، بينما يكون هذا الأمر مقتصر على البلديات، معربة عن الأمل بأن يتم النظر لاختيار النساء بالانتخابات كشريك حقيقي لأن تكون تطبيقاً لقانون الانتخابات فقط بضرورة وجود نساء بالقوائم الانتخابية.

وتعتبر نجوان عودة بأنه حتى الآن لم يرتق التعامل مع المرأة بما يخص الانتخابات أكثر من أن وجودها الإلزامي القانون، وهو ما يفرض على بعض الأحزاب إدراج سيدات ضمن قوائمها الانتخابية، وبالتالي فإن هذه الفرص مفروضة على الأحزاب أكثر منها متاحة ومفتوحة طواعية للمرأة لتقرر وتختار، لكن بشكل عام، بدأت المرأة الفلسطينية تأخذ دور أوسع وأكثر شمولية في المجتمع الفلسطيني، سواء على المستوى الرسمي أو المنظمات الأهلية والشركات الخاصة أو المجتمع، إلا أنه حصولها على مكانتها يتطلب جهداً كبيراً لانتزاعه، وفي غالب الأحيان ولا يكون إعطاؤها إياه كاستحقاق.

من جانب آخر ترى شيراز بزور بأن هناك تغييراً على نظرة مشاركة المرأة بالانتخابات العامة، بوجود رغبة لدى العشائر بأن يكون من أبنائها ممثلين بالقوائم الانتخابية سواء من رجال أو نساء، لكن لا يعني ذلك أن العشائر تدعم المرأة بل ستدعم أبناءها المتواجدين على القوائم الانتخابية المختلفة، أو على الأقل لن تشكل عائقاً، علماً أن المرأة الفلسطينية هي من تحدد دورها ومكانتها وهي قادرة على ذلك بطبيعة الحال.

وتشير سمر الأعرج إلى أن الأحزاب لا تقف عائقاً أمام تمثيل المرأة الواسع، حيث لاحظنا أن القوائم الانتخابية جميعها تفاخرت فيما بينها حول نسبة مشاركة المرأة المرتفعة بقوائمها الانتخابية، إلا أن العشائر موضوعياً تقف عائقاً أمام تطور دور المرأة في المجتمع وأمام مشاركتها السياسية، كما تعارض تطوير المنظومة القانونية التي تحقق المساواة مع الرجل في كافة المجالات، وتمنع إقرار قانون حماية الأسرة من العنف.

وأردفت الأعرج قائلة: إن تعديل قانون الانتخابات الفلسطينية واعتماد التمثيل النسبي الكامل بدلاً من النظام المختلط، ورفع الكوتا للمرأة لتصل إلى أكثر من (26%) هذا يعني موضوعياً

إن فرص وصول المرأة الفلسطينية من خلال الانتخابات العامة، تعتمد على العديد من العوامل والظروف والتأثيرات، جانب منها يتعلق بالأحزاب والفصائل، والعائلات والعشائر، وغيرها من العوامل الأخرى التي قد تلقي بظلالها على إمكانية اختيار النساء وترشحهن ضمن القوائم الانتخابية.

تقول نجاح جبجي لـ صوت النساء: إن هناك مجموعة كثيرة من التحديات التي تقف أمام النساء في وصولهن لصنع القرار ومشاركتهن السياسية، أهمها يعود إلى العادات والموروث الثقافي والنمط الذكوري في التفكير، علاوة على عدم وجود حماية قانونية كافية للمرأة بهذا المجال، حتى الكوتا التي كانت بقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير (30%) لم يتم الالتزام بها، ومن ضمن التحديات أيضاً الفصائل السياسية والعشائر نفسها التي يقع على عاتقها في برامجها أن توصل المرأة للمشاركة السياسية، إلا أنه للأسف لا تزال برامجها غير كافية ولا تطبق هذه القاعدة.

وتضيف جبجي: «إن اختيار النساء في القوائم الحزبية يتراوح من حزب إلى آخر، بناء على مقاييس محددة، ومن المفترض أن تكون هناك معايير لتحديد اختيار النساء في قوائم الأحزاب، وليس المعيار قضايا أخرى لا تعكس أي تطور على وضع النساء نهائياً». وتري فائدة ديرية بأن تمثيل المرأة بالانتخابات لم يصل المستوى المطلوب من حيث العدد، والكفاءة فيمن يتم اختيارهن، حيث أنه في بعض الأحيان يكون هذا الاختيار لتكملة العدد، ونجد في النهاية الرجل متصدراً المنصب، لذلك يجب على النساء أن ترفض وجود أسمائهن للتكملة، علماً أنه توجد نساء قيادات ولهن أيادٍ في صنع القرار.

وتشير نهاية عفانة إلى أن تأثير الأحزاب والعشائر من حيث اختيار النساء بالقوائم الانتخابية، تأثير سلبي، وذلك يعود إلى الثقافة الموروثة، والثقافة الذكورية، مما يكون عائقاً أمام النساء بأخذ الدور الحقيقي، وخاصة أن الاعتقاد بأن المكانة المهمة للرجل، وفي الحقيقية يجب أن تكون العلاقة تكاملية. وتؤكد شمس مشاقي بأن العشائر والأحزاب أكبر معيق لوصول النساء، على اعتبار أنه يتم اختيارهن في بعض الأحيان لتكملة العدد في بعض القوائم الانتخابية، بالإضافة إلى أنه يتم دعم نسوة معينات ووجوه مكررة ونسوة ذوات انتماء حزبي، أي أن الاختيار لا يتم بناء على القدرة وإنما بناء على الخلفية العائلية والتأطير الحزبي.

و توضح هديل صريدي بأن فرص وصول المرأة في ظل هيمنة



المرشحون/ات: بين المصالح الشخصية والالتصاق

بهموم الناس وحقوق النساء

بقلم: نتالي حمدان

حقيقية للمجتمع الفلسطيني على وجه العموم، وانتكاسة كبيرة لوضع المرأة على وجه الخصوص، إذ تتفاقم الآثار السلبية بالنسبة للنساء والفتيات لمجرد كونهن إناثاً، يعانين أصلاً من فرص عمل أقل، ودخلهن أقل بصفة عامة، وادخارهن أقل، وفي الغالب يشغلن وظائف غير آمنة، أو يعشن في مستويات قريبة من مستوى الفقر.

ثانياً: المشاكل الاجتماعية

ترتبط هذه المشاكل الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة السابقة « تفشي الفقر وارتفاع نسبة البطالة»، إذ تعاني فلسطين من تفاقم المشاكل الاجتماعية في الآونة الأخيرة، خاصة بعد انتشار جائحة « كورونا » وما شهدناه من تفشي للأفات الاجتماعية بشكل غير مسبوق مثل ارتفاع نسبة الجريمة، وانتشار القتل، والعنف الأسري، والسرقا، والإتجار بالمخدرات وتعاطيها...إلخ. إذ يتسع نطاق تأثير هذه المشكلات على الفئات المهمشة والفقيرة بصفتها الأكثر عرضة لسلبات تفشي الآفات المجتمعية المختلفة خاصة الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يضاعف أهمية توفير نظام حماية اجتماعية فعال ومتكامل يتضمن السياسات والبرامج الهادفة للحد من الفقر والتهميش، وتعزيز كفاءة أسواق العمل، وتعزيز قدرة الناس على مواجهة مخاطر البطالة والعجز والمرض والشيخوخة، لا سيما أن عدم القدرة على توفير ذلك ينذر بازدياد حدة انتشار العديد من الآفات الموجودة والتي تحتاج معالجتها إلى أطر قانونية مناسبة وسليمة.

ثالثاً: وضع المرأة الأسري والاجتماعي

بالرغم من الإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية لنيل حقوقها على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنها لا زالت لا تحظى إلا بمكاسب محدودة على صعيد المساواة في المشاركة في سوق العمل أو المشاركة السياسية أو في صنع القرار. فالمرأة، وفقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2020، تشكل ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، إذ يبلغ عدد سكان فلسطين نحو 5.10 مليون نسمة؛ منهم 2.59 مليون ذكر بنسبة 51%، و2.51 مليون أنثى بنسبة 49%، أي هناك 103 ذكور لكل مئة أنثى وترأس النساء نحو 11% من الأسر الفلسطينية، بواقع 12% في الضفة الغربية، و9% في قطاع غزة، حسب بيانات مسح القوى العاملة للعام 2020.

وبالرغم من التقارب الكبير بين أعداد النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني، فقد بقيت نسبة المشاركة النسائية في العديد من القطاعات منخفضة بشكل كبير مقارنة بالرجال، وتزايد الفجوة بين الجنسين نتيجة جائحة كورونا، إذ بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في العام 2019، 18% من مجمل النساء في سن العمل، في حين بلغت نسبة مشاركة الرجال في نفس العام 70% من مجمل الرجال، وانخفضت النسبة للعام 2020 لتبلغ 16% للنساء، و65% للرجال. أما نسبة مشاركة النساء ذوات الاحتياجات الخاصة للعام 2020 فقد بلغت 2% فقط، في حين بلغت مشاركة الرجال ذوي الاحتياجات الخاصة 23%. وبلغ معدل البطالة بين



بالرقابة على أداء الحكومة، ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة المقررة، ومحاسبتها على أي خلل أو تقصير إن وجد.

نوجز في هذا السياق بعض المشاكل الملحة التي تحتاج إلى حلول سريعة لما لها من أثر كبير على حياة الناس اليومية، وتتلخص فيما يلي:

أولاً: مشكلة الفقر والبطالة

لقد عرف تقرير صادر عن هيئة الفقر الوطنية «الفقر» على أنه عدم القدرة على الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملبس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم، وبالاعتماد على هذا التعريف أكدت جميع التقارير الواردة بالخصوص أن نسبة الفقر في فلسطين وصلت إلى أعلى مستوياتها في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتشار جائحة «كورونا»، التي تسببت في خسارة الكثير من العائلات المستورة لمصادر رزقها البسيطة، ووفقاً لتقرير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2017، فإن نسبة الفقر في فلسطين وصلت 29%، ومن المتوقع أن تكون النسبة قد تزايدت بشكل كبير خلال الأعوام الثلاثة السابقة، إلا أنه لا تتوفر تقارير إحصائية محدثة بالخصوص، أما نسبة الفقر في قطاع غزة فقد بلغت أربعة أضعاف مثلتها في الضفة الغربية. فيما تعتبر مشكلة البطالة في فلسطين من المشاكل الملحة التي تحتاج لحلول سريعة وقابلة للتطبيق، فقد تجاوزت معدلات البطالة خلال السنوات الثلاث الماضية سابقاتها، ووصلت إلى أعلى مستوياتها فبلغت 26.6 بالمئة خلال الربع الثاني من عام 2020، مقارنة مع 25 بالمئة في الربع الأول، وسط تأثير سلبي لتفشي فيروس كورونا على الوظائف. وقد أورد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة التراجع في عدد العاملين في السوق الفلسطينية وصلت أعلى مستوياتها خلال الربع الثاني من عام 2020، فقد هبط عدد العاملين من مليون فرد إلى 888.7 ألف فرد، تشكل هذه النسب الكبيرة كارثة

توائم بين الاحتياجات المحلية والمتطلبات الدولية. فالإلمام بطبيعة المهام التي سيضطلع بها عضو المجلس التشريعي يتطلب الإلمام باحتياجات المجتمع الملحة والطارئة لاستحداث تشريع أو إلغائه أو تعديله، وعدم وعيه بتلك الاحتياجات قد يشكل معيق أساسي وإداري للعملية التشريعية. ومن الجدير بالذكر أن المرأة في المجتمع هي الأكثر تضرراً من أي ضعف يشوب النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؛ فالآثار السلبية الناجمة عن أي قصور في العمل التشريعي تتحمل المرأة تبعاتها بالدرجة الأولى، وذلك لمحدودية المكاسب التي حققتها على مدار العقود الماضية خاصة على صعيد المساواة في المشاركة في سوق العمل، والمشاركة السياسية، والمساواة في صنع القرار، لا سيما أن هذه المكاسب أصبحت عرضة لخطر الانتكاس مع وجود جائحة كورونا، التي تعمق أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، وتكشف تشوهات النظم القائمة. فالمطلوب ليس فقط المساواة بين المرأة والرجل، وإنما دور فاعل للمرأة على مستوى كافة الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية وفقاً لما نصت عليه اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وبما يتناسب مع ثقل وجودها في المجتمع الفلسطيني بصفتها شريكاً أساسياً وفاعلاً ليس فقط في الحياة الاجتماعية، وإنما في النضال والتحرر، والبناء والتنمية.

انطلاقاً مما سبق، يأتي هذا المقال ليلس الضوء على بعض المشاكل الرئيسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والتي تتطلب حلول عملية من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين يلقي على عاتقهما بلورة وصياغة السياسات العامة، من خلال رصد المشكلات الرئيسية في المجتمع، وتحليلها، وبلورة القوانين والأنظمة والآليات والتشريعات وفقاً لذلك، حيث تتكامل الأدوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بقيام الحكومة بتنفيذ البرنامج المعتمد وقيام السلطة التشريعية

من المؤسف جداً أن تتمحور معظم النقاشات فيما يتعلق بالانتخابات الفلسطينية القادمة حول كيفية المشاركة في الانتخابات، وليس حول آليات ومنهجيات الخروج من المأزق الفلسطيني الراهن، الذي أشك أن يتغير ما لم يتغير النهج في التعاطي ليس فقط مع الانتخابات، «التي يعتبرها البعض وسيلة للحصول على منصب أرفع أو أكثر أهمية»، وإنما أيضاً في التعاطي مع كافة القضايا التي تتعلق بالنهوض بحياة الناس، وتغيير وضعهم للأفضل. ففلسطين بأمر الحاجة إلى رؤية شاملة تغير من الوضع المرزى الذي يعيشه المواطن؛ على أن تستند الرؤية إلى مجموعة من المحددات المبنية على تقييم متكامل للمرحلة الراهنة من النواحي الأمنية والسياسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية، والتي ستشكل بالتأكيد الدافع الأساسي «للمقترح الفلسطيني» المتحمس للعملية الانتخابية لرغبته في التغيير، وحاجته الملحة لذلك، وبما أن المجلس التشريعي الفاعل يشكل صمام أمان لأي مجتمع، انطلاقاً من الدور الذي يلعبه في رسم وصياغة السياسات العامة، وتحليل البرامج الحكومية، والمشاركة في إعداد الموازنات، واقتراح التشريعات المختلفة، وإعداد خطط التنمية، وإعداد الاتفاقيات قبل إقرارها وغيره من المهام التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهموم الناس وآليات تحسين حياتهم اليومية، إذ يتضاعف هذا الدور في الحالة الفلسطينية للخصوصية المتمثلة بوجود احتلال إحلالي يعمل على إعاقة عملية «البناء والتطور»، وتدمير كافة أسس الدولة الفلسطينية المنشودة. لذلك، فإن بلورة الأطر العملية لحل المشكلات المستعصية التي تواجه الإنسان الفلسطيني في حياته اليومية هي من أهم متطلبات نجاح المرحلة القادمة، وعليه فإن المتطلب الأساسي الذي يجب توفره بأي متقدم يرغب في الترشح للانتخابات الفلسطينية القادمة، هو رؤية واضحة حول كيفية تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الإسهام في خطة وسياسة تشريعية ناجعة، ورؤية تنموية





النساء المشاركات في القوى العاملة 40% مقابل 23% بين الرجال للعام 2020، وبقية مشاركة النساء في مواقع صنع القرار متواضعة ومحدودة مقارنة بالرجال، حيث أظهرت البيانات الإحصائية لعام 2020 أن نسبة مشاركة النساء في المجلس المركزي هي 5% فقط، وفي المجلس الوطني 11%، وفي مجلس الوزراء 13%، ونسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي هي 11% فقط. كما أن هناك امرأة واحدة فقط تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ، أما على مستوى البلديات لا يوجد إمره رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (A+B) وثلاث رئيسات بلدية للبلديات المصنفة C مقابل 97 رئيس بلدية، وحوالي 9% فقط من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم نساء مقابل 91% رجال، أما أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء للعام 2019، وحوالي 8% نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل 92% للرجال. ووفقاً لبيانات ديوان الموظفين العام الصادرة في شباط 2021 فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 45% من مجموع الموظفين، في حين تتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت النسبة 14% للنساء مقابل 86% للرجال.

إذن، وبناء على كافة الأرقام الإحصائية الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن التعافي من الأزمات والمشكلات الموجودة والقدرة على التكيف مع الأزمات المستقبلية يتطلب بناء مجتمع أكثر مساواة وعدلاً، من خلال اتخاذ تدابير طارئة لمعالجة الثغرات في كافة المجالات، بحيث تركز الاستجابات الوطنية على إدراج المرأة في صلب خطط التعافي المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وإدماج النساء والفتيات، وتمثيلهن، ومنحهن حقوقهن، وتحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية تعود عليهن بالنفع، وكفالة المساواة والحماية لهن ولا يتعلق الأمر بمجرد تصحيح أوجه عدم المساواة التي طال أمدها، بل أيضاً ببناء مجتمع أكثر عدلاً وقدرة على التكيف بشكل يصب في مصلحة النساء والفتيات، ويحقق مصلحة الرجال والفتيان على حد سواء، بإتاحة المجال للمرأة في الصفوف القيادية والمساهمة على كافة المستويات وعبر جميع القطاعات.

رابعاً: وضع الشباب

يقترن نجاح أي عملية سياسية بنسبة المشاركة الفاعلة لشرائح المجتمع الأساسية فيها، وتعتبر قضية الشباب وادماجهم في الحياة السياسية من القضايا الهامة التي يجب التركيز عليها في أي عملية انتخابية، جنباً إلى جنب وضع الحلول للمشكلات الرئيسية التي تواجه قطاع الشباب مثل مشكلتي البطالة والإدمان، لا سيما أن المجتمع الفلسطيني يتمتع بخاصية استثنائية تتمثل في ارتفاع نسبة الشباب مقارنة بعدد السكان، إذ بلغت نسبة الشباب في فلسطين في سن (18-29) سنة حوالي 23% من مجمل السكان في فلسطين منتصف عام 2019 حسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهذا يؤشر إلى أن حوالي ثلث المجتمع الفلسطيني فتي، مما يتطلب التركيز بشكل أكبر على هذه الشريحة لتجنّبها الآثار المدمرة الناجمة عن عدم وجود الأطر الكافية التي تعنى بالتوجيه والتوعية والاستيعاب لهذا القطاع العريض في المجتمع، والعمل على تخفيفه خطر الوقوع في المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والأمنية من خلال إدماجه في التنمية الفاعلة كشرحية أساسية في المجتمع ذات هوية

واضحة ومحددة، ووعي شامل لدورها وطبيعة مجتمعها وقضيته الوطنية.

خامساً: التعليم ومتطلباته الجديدة

يعدّ التعليم أولوية أساسية وحق من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها أي طفل، وهو الأساس الذي تقوم عليه عملية البناء، خاصة في فلسطين حيث يعتبر راس المال البشري ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعول بشكل كبير على التقدم في قطاع التعليم لإحراز التقدم في كافة نواحي الحياة والمنافسة في بعض المجالات الثقافية والمعرفية على المستوى العالمي.

إلا أن قطاع التعليم الفلسطيني يصطدم بالعديد من التحديات أهمها آليات تطوير المناهج الفلسطينية، وكيفية مواكبة التطور التكنولوجي العالمي في ظل الموارد المالية المحدودة، والانتقال إلى التعليم الموجه الذي يتماشى مع متطلبات السوق المحلية والإقليمية وحتى الدولية.

وقد تفاقمت أزمة التعليم، القائمة أصلاً، بفعل جائحة كورونا حيث يعتبر القطاع التعليمي الأكثر تضرراً من الجائحة وتداعياتها، ليس فقط في فلسطين، وإنما في كافة أنحاء العالم، فوفقاً للموجز السياساتي حول التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها، الصادر عن الأمم المتحدة في آب/أغسطس من العام 2020، فإن جائحة كورونا تسببت بأكثر من انقطاع في نظام التعليم في التاريخ، وهو ما تضرر منه نحو (1.6 مليون) من طالبي العلم في أكثر من (190) بلداً في جميع القارات، إذ يشير التقرير إلى أن عمليات إغلاق المدارس وغيرها من أماكن التعلم أثرت على 94 في المائة من الطلاب في العالم، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى 99 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل والشريحة الدنيا.

وتتفاقم الأزمة في فلسطين لتتسع الفوارق التعليمية القائمة أصلاً بمحدودية فرص التعليم للكثير من الأطفال والشباب والبالغين المنتمين إلى أشد الفئات ضعفاً خاصة أولئك الذين يعيشون في مناطق ريفية أو فقيرة، والفتيات، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين، والمشردين قسراً الذين تحول الظروف الحالية دون إمكانية مواصلة تعليمهم. فمشكلة إغلاق المدارس الناجمة عن انتشار جائحة كورونا، وعدم إمكانية انتظام الطلبة في صفوفهم الدراسية الاعتيادية، استدعت الانتقال من التعليم الوجاهي إلى التعليم عن بعد، حفاظاً على استمرارية العملية التعليمية، بحيث اقترن هذا التحول المفاجئ إلى التعليم الإلكتروني بالعديد من التحديات التي تواجه النظام التعليمي الفلسطيني أصلاً، خاصة من حيث القدرة على تنفيذ برامج تعليمية إلكترونية ناجعة، وإمكانية قياس مدى فعاليتها، وكيفية الوصول إلى الفئات الضعيفة والمهمشة (خاصة الأطفال المحرومين من التعليم)، وجهوية البنية الرقمية للنظام التعليمي، إذ يتعذر الانتظام في التعليم في الكثير من المناطق، خاصة الأماكن التي لا تتوفر فيها شبكات انترنت، أو التي لا يسمح الاحتلال الإسرائيلي لسكانها بالحصول على خدمات الانترنت المطلوبة مثل المناطق المسماة (ج)، الذي يؤدي إلى عدم إمكانية توفر التعليم للجميع وبشكل عادل ومتساوي خاصة لذوي الصعوبات التعليمية والاحتياجات الخاصة الذين لا توجد لهم برامج تعليم عن بعد خاصة.

سادساً: مشكلة المياه والكهرباء

تشير العديد من التقارير الدولية والمحلية إلى وجود نقص في إمدادات المياه والكهرباء في فلسطين، وإلى عدم كفاية المصادر المتاحة للاستخدام

للفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وتعتبر مشكلة المياه مشكلة عالمية بحاجة إلى حلول نظراً للتوقعات بحدوث شح كبير في المياه خلال القرن الحالي لعدة أسباب أهمها: نضوب مصادر المياه الأرضية، نقص المخزون المائي في الخزانات الجوفية، حدوث تغييرات مناخية أدت إلى جفاف الكثير من الأنهار والمساحات المائية، إضافة إلى التلوث البيئي الكبير الذي تعاني منه الكرة الأرضية. فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى نشوء أزمات مياه حقيقية في الكثير من مناطق العالم، ومن بينها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فلسطين التي تحصل على نصيب فرد متدني جداً من حصتها من مياه الأمطار والمياه الجوفية. فوفقاً لمعلومات إحصائية أوردتها سلطة المياه الفلسطينية، يبلغ نصيب الفرد الفلسطيني من المياه (٨٨ لتر) في اليوم، في حين يستهلك المستوطن الإسرائيلي سبعة أضعاف الفرد الفلسطيني، أي ما يقارب ٦٢٠ لتر) في اليوم، وتستحوذ إسرائيل « القوة المحتلة » على نصيب الأسد من المياه الفلسطينية.

فمشكلة المياه، وفقاً لما أكدته العديد من الدراسات الدولية المتخصصة، ستكون من أهم التحديات التي ستواجه الدولة الفلسطينية، وقضية نقص المياه وتدني نوعية المتوفر منها تعتبر من أهم القضايا البيئية والاقتصادية التي تشغل المنطقة، وينظر إليها على أنها من القضايا الرئيسية التي ستطرح في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما يفرض على الفلسطينيين وضع آليات لاستعادة الحقوق المائية الفلسطينية المغتصبة من قبل الإسرائيليين، باعتباره الخيار الوحيد أمامهم ولا خيار لهم غيره، وإلا فإن الدولة الفلسطينية القادمة ستولد عطشاً. فعلى سبيل المثال: تعاني غالبية التجمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، والمناطق المهمشة والنائية من عدم اتصالها بشبكات المياه أو عدم تزويدها بالمياه بشكل منتظم، مما يجبر الناس على الاعتماد على مياه الصهاريج الباهظة الثمن، والذي بدوره يؤدي إلى نقص مياه الشرب اللازمة للاستهلاك المنزلي والثروة الحيوانية، ويؤثر على الصمود العام لتلك التجمعات، ويؤدي إلى تهجيرها وزيادة فقرها وخطر إصابتها بالأمراض والعلل.

أما بالنسبة لمشكلة الكهرباء، فتعاني بعض المدن والقرى والتجمعات البدوية الفلسطينية إما من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، أو من عدم توفر الكهرباء ومصادر الطاقة اللازمة الناجم عن عدم كفاية مصادر توليد الطاقة في فلسطين، خاصة أن الاحتلال الإسرائيلي يستخدم موضوع توفير الكهرباء كورقة ضغط سياسي على القيادة الفلسطينية، وهذا يحد ذاته مشكلة رئيسية بحاجة لوضع حلول عملية وسريعة.

كما ستشكل مشكلة التغير المناخي وما سينجم عنه من كوارث طبيعية مشكلة أساسية يجب الإلمام بكيفية التعاطي مع أثارها على فلسطين. حيث يتوقع أن تتسبب المتغيرات المناخية الحاصلة خلال السنوات القليلة القادمة بالعديد من الكوارث الطبيعية التي تتطلب تجهيزات خاصة من حيث شبكات الطرق والمياه والكهرباء وبناء السدود وغيره من التجهيزات، للوقاية من آثار الفيضانات والكوارث المتوقع حدوثها.

سابعاً: الأمن وحرية التنقل بين المدن والتوغل الاستيطاني

يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً على حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال استخدام نظام من نقاط التفتيش الدائمة والمؤقتة

والعشوائية، وحظر استخدام الفلسطينيين للطرق، وفرض جدار الفصل العنصري الذي فاقم المشكلة. فقد خلص تقرير للبنك الدولي لعام 2007، ولم يتغير الحال كثيراً منذ ذلك الحين، إلى معاناة سكان الضفة الغربية من قيود شديدة مفروضة على حركتهم تقيّد وتمنع الفلسطينيين من سهولة الوصول أماكن عملهم، ناهيك عن الحصار المفروض على قطاع غزة، مما يضاعف القيود الاقتصادية التي تحول دون القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، ويسبب وجود الاقتصاد المتعثر.

وقد قسم الاحتلال الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام إدارية منفصلة، شمال وسط جنوب، ووضع الكثير من القيود على الحركة خارج إطار جدار الفصل العنصري، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وحصر السماح للفلسطينيين بالدخول إلى أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بتلقي العلاج الطبي، أو التجارة والاحتياجات الأخرى، وحدد العمال المسموح لهم بالعمل في الداخل المحتل حيث يفرض الاحتلال الإغلاق الشامل على الفلسطينيين متى شاء، وخاصة خلال المناسبات والأعياد اليهودية، ويقوم بإلغاء تصاريح الدخول للعلاج والعمال إذا حدثت أي توترات سياسية.

مشكلة الاستيطان

أما بالنسبة للاستيطان، يواصل الاحتلال الإسرائيلي حملاته الاستيطانية الهادفة لقضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك لتغيير التركيبة الديموغرافية على الأرض، وزيادة نسبة المستوطنين لتصل إلى مليون مستوطن. فقد شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً مسعوراً لوتيرة البناء الاستيطاني في عهد الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب. إذ، ووفقاً لتقرير صادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، صادقت سلطات الاحتلال في السنوات الأولى من حكم ترامب على بناء ما معدله 7 آلاف وحدة سكنية سنوياً، أي ما يقارب ضعف متوسط الوحدات الاستيطانية في السنوات الثلاث التي سبقتها في عهد الرئيس باراك أوباما، التي تجاوزت (وفقاً لنفس المصدر)، 3600 وحدة سكنية.

ووفقاً لمركز الإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد المستوطنات بالضفة الغربية والقدس حتى نهاية عام 2019، حوالي 503 مستوطنة منها 474 مستوطنة في الضفة الغربية، و29 مستوطنة في القدس المحتلة، يقطنها قرابة 653,620 مستوطناً. كما أوردت « وكالة سندن للأبناء»، نقلاً عن دراسات لمؤسسات مختصة إسرائيلية، أن المستوطنات تشغل ما نسبته 11% من أراضي الضفة الغربية، في حين تصنف 18.5% من أراضي الضفة الغربية مناطق عسكرية، ويعزل جدار الفصل العنصري 12% من أراضي الضفة الغربية.

وأشارت الوكالة أيضاً إلى أن سلطات الاحتلال صنفت 48 موقفاً في الضفة كمحميات طبيعية وحدائق وطنية وأراضي دولة وتشكل ما نسبته 12.4% من مجموع مساحة الضفة، وأن 88% من مجموع مساحات المحميات يقع في المنطقة التي تم تصنيفها «ج»، ولا يبقى وفق ذلك سوى 42% من مساحة الضفة للفلسطينيين.

إن تقسيم الأراضي الفلسطينية بهذه الطريقة، والسيطرة الإسرائيلية على المناطق المسماة «ج» والتي تشكل ما نسبته 61% من أراضي الضفة الغربية، سيقوض أي إمكانية للتوصل إلى اتفاق سياسي، خاصة في ظل ترافق التوغل الاستيطاني مع موجة التطبيع التي، الغير مسبوقه، التي تقودها بعض الدول العربية مع إسرائيل.

بعد 15 عاما: الانتخابات الفلسطينية فرصة متجددة لسماع صوت النساء والشباب

نردين أبو نبعه

منذ الإعلان عن خوض العملية الانتخابية العامة، والتي ستبدأ بالانتخابات التشريعية المزمع عقدها في 22 أيار القادم، تليها الرئاسية في 31 تموز، ثم انتخابات المجلس الوطني في 31 آب، فقد بدأت مؤسسات المجتمع المدني بخوض حملات لدعم المشاركة السياسية للنساء والشباب، خاصة بعد التعديلات على قانون الانتخابات الفلسطيني حول السن المسموح بها للترشح، إذ حدد القانون سن 40 سنة لانتخابات الرئاسة، و28 سنة للمجلس التشريعي، ووفق هذا التعديل، لا يستطيع ما نسبته حوالي 63% ممن يحق له حق الاقتراع الترشح لمنصب الرئيس، و31% لا يستطيعون المنافسة على مقاعد التشريعي.

وحسب أرقام لجنة الانتخابات الفلسطينية، فإن حوالي 2.5 مليون مواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة سجلوا للمشاركة في هذه الانتخابات، التي ستكون وفق التمثيل النسبي الكامل، فيما بلغ عدد النساء المترشحات ضمن القوائم الانتخابية 405 امرأة، بنسبة 29.15% من المجموع الكلي للمرشحين.

استراتيجيات عمل

منسقة المشاريع في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، معالي برقواوي، تحدثت عن اعتماد الجمعية لاستراتيجية رفع الوعي سواء للفئات المستهدفة مباشرة أو للمجتمع ككل، ضمن برنامج تعزيز وصول النساء لمراكز صنع القرار، ضمن هدف زيادة إشراك الشباب والشابات في الحياة السياسية.

وأوضحت برقواوي أن هذه الاستراتيجية متمثلة في عقد اللقاءات التثقيفية، والبرامج واللقاءات الإعلامية، إضافة لبناء قدرات وتطوير مهارات المشاركات وإدماجهن في أجسام سياسية، من خلال مجالس الظل أو المنتدى الشبابي، ويتبع ذلك حلقات نقاشية معمقة مع الفصائل السياسية لعرض مطالب النساء والشباب، حتى يكون هناك جلسات مسالة معها وصناع القرار، مشيرة أنه بالتوازي مع هذه الجلسات يكون هناك أنشطة إعلامية إذاعية وتلفزيونية، إضافة لبرنامج الزيارات الميدانية ومرافقة ظل قيادية.

وتتابع منسقة المشاريع في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، «فيما يتعلق في جلسات المسالة والزيارات الميدانية للأحزاب السياسية، فقد تم نقاش لورقة مطالب وتوصيات عمل على إعدادها الشباب، حيث تم عرضها على الفصائل السياسية، ويتم العمل عليها حاليا لنشرها إعلاميا، إضافة لتنظيم زيارات لأمناء الفصائل السياسية، ناهيك عن مساهمتهم في الجانب الإعلامي الذي عكس ثقافتهم واهتمامهم، وساهم في استمرار حملات الدعم والمناصرة وتعزيز دورهم وإشراكهم في الحياة السياسية».

وتضيف، «نحن من خلال استضافتنا لمنتدى النوع الاجتماعي، علمنا على إعداد أوراق تحليلية وبيانات لإحداث تغيير على قانون الانتخابات والضغط على الفصائل السياسية، مؤكدة أن إحداث هذا التغيير لا يتماشى مع الإرادة السياسية، فهي معدومة وغير مكرثين بقضايا النساء والشباب، فهناك تراخ في قضاياهم».

التركيز على العملية الانتخابية

من جهته قال حسن محاريق، مدير مشاريع في مؤسسة مفتاح، «أن المؤسسة ركزت في برامجها وحملتها على القوائم الشبابية داخل الحركات

المستقلة وغيرها، وعملت على توحيد بعض القوائم لتشجيع فرصهم في العملية الانتخابية، إضافة للتركيز على المبادئ والأسس الموجودة في وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني، وتشكيل اللجان حسب الأولويات والقضايا، مثل لجان الموازنة والمساواة ومراجعة القوانين ولجان مراجعة البرامج الانتخابية، لخلق إجماع على هذه القيم والمبادئ، ولاحقا ذهبنا للقضايا ذات الأولوية والتي تتعلق بالنساء والشباب حتى يتم تبنيها وعكسها في برامجهم الانتخابية».

ويتابع محاريق: «تضمنت الأنشطة تنفيذ لقاءات مع القوائم الانتخابية والحديث عن القضايا ذات الأولوية التي تهم النساء والشباب، حول هذه الأولويات ضمن برامجهم الانتخابية، وهل هي أوليات بالنسبة لهم؟ وهل سيتم العمل عليها بعد تشكيل المجلس التشريعي؟ وما هو الأمر المتفق عليه والذي يضمن سلامة وبيروية العملية الانتخابية في ظل هذا التنوع في القوائم».

الوعي المجتمعي والسياسي

تري نتاشا الخالدي، المديرية العامة لطاقم شؤون المرأة، أن الانتخابات هي فرصة لإعادة اهتمام الناس بقضاياهم لتشعر أنها قادرة على التغيير من خلال صناديق الاقتراع، وأنها ليست مغيبية، وتستطيع اختيار من يمثلها، وتحديد نظرتها للقضايا الاجتماعية وللفئات الأكثر ضعفا؛ فالتوعية بالعملية الانتخابية ليست مقتصرة على التصويت في صندوق الاقتراع، بل تهتم بدوافع المشاركة، وتحديد الهدف الأبعد من مشاركتها، ومن سيمثله والفكر الذي يحمله، وتحديد من لا نريد تمثيله لنا، والمقدرة على تحديد الفروقات بين هذا البرنامج الانتخابي وذاك.

وتؤكد معالي برقواوي منسقة المشاريع في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، أن هذه الحملات والبرامج تساهم في إحداث هذا التغيير والوعي المجتمعي وإحداث التغيير على القوانين، قائلة: «لمسنا في الفترة الأخيرة من خلال استهدافنا للنساء والشباب، وجود مجموعات شبابية قادرة على المسالة وتمتلك معلومات كافية بالقانون والحياة

السياسية، وأصبح لديها إقبال على المشاركة السياسية، فجمعية المرأة العاملة مسجلة كهيئة رقابة، لذلك فقد لاحظنا رغبة الشباب بأن يكونوا مراقبين على العملية الانتخابية. لقد كان لديهم طموح للترشح، ولكن سن الترشح أعاقهم.

ويشير حسن محاريق مدير مشاريع في مؤسسة مفتاح، لأهمية هذه الحملات والبرامج التوعوية، كونها تسلط الضوء على رفع الوعي المجتمعي بالقضايا الأساسية المطروحة، والتي تساعد الجمهور وتجعله قادرا على الربط بين القضايا التي تهم فئته المجتمعية، فهناك ضرورة لوجود فئات تناصر الشباب أو أجندة النساء أو أجندة المناطق المهمشة، لتثبيت صمود الناس على مستوى المشروع الوطني.

ويضيف، «هناك الكثير من الأشخاص لا يمتلكون المعرفة بالقضايا ذات الأولوية؛ فمثلا قضايا السياسات الحكومية، وتمتع الشباب والنساء بالخدمات أينما ذهبوا، وسياسات قطاعات التشغيل التي تضع أولوية لقطاع الشباب بدون وجود قنوات تعزز العشائرية والوساطة، تعذب قضايا تجعل الشباب يتوحدون على قضايا ذات المطلب العالي.

ويؤكد على أن كل الحملات تشجع على إنخراط الشباب والنساء في العملية الانتخابية، وتشير إلى أن العزوف يعني ترك المشاكل على حالها، ولكن في حال الانخراط في النظام السياسي الفلسطيني، الذي هو الطريقة الوحيدة للتغيير في مكونات النظام السياسي الفلسطيني عن طريق الانخراط في العملية الديمقراطية، فإن نسبة المشاركة تنعكس بشكل كبير على دعم قائمة تحمل أجندتهم وقضاياهم ذات الأولوية، ويستطيعون التعبير عنهم، وبالتالي فإنهم يدفعون لتنوع واسع داخل المجلس التشريعي، ويساهمون بإيصال أشخاص لأول مرة للمجلس التشريعي، مثل الحركات الشبابية والقوائم المستقلة، وبالتالي يتم كسر حجم الاستقطاب الموجود والتاريخ الموجود ما بين حماس وفتح.



مرشحات طوباس : صور زاهية وأرقام متأخرة

طوباس: شهناز حميد



لمنساء كثيرات لا تمتلك «محفظةهن» هذا الثقل، والذي اعتبر معيارا أساسيا في تحديد الأرقام للمرشحين وفق تعبيرها؛ فالمرأة في طوباس او اريحا مثلا لا تملك ذات الثقل السكاني الذي تملكه المرأة في نابلس او الخليل .

وفيما يتعلق بوسائل الدعاية الانتخابية واساليبها، اكدت ليلي سعيد بانها ومع التطور التكنولوجي والانتشار الرهيب لوسائل التواصل الاجتماعي، فلم يعد هناك مجال « لان تمتنع المرأة بوضع صورتها في كافة الوسائل الدعائية خلال الانتخابات القادمة، حيث اننا سنرى الكثير من وجوه النساء في وسائل دعائية عديدة .

واشارت سعيد الى ما كان سائدا خلال انتخابات محلية او تشريعية، في امتناع المرأة عن وضع صورتها بوسائل الدعاية الانتخابية المتنوعة لاعتبارات مجتمعية . وتشير سعيد الى انه في السابق كان ممثل القائمة مثلا يصمم المواد الدعائية ويضع مكان صورة المرشحة علم فلسطين او وردة او شجرة زيتون، حتى لدى بعض الفصائل « اليسارية او المنفتحة».

وتقول لقد حدث كثيرا ان يستبدل صورهن الشخصية بتلك الخيارات الأخرى، دون الرجوع اليهن او الاستفسار من هؤلاء المرشحات ان كن لا يرغبن بالفعل في ان تحتوي المواد الاعلانية على صورهن الشخصية، وهو الأمر الذي يعكس الفكر المجتمعي إزاء مشاركة المرأة الكلية بالانتخابات بمختلف انواعها كما تقول.

ويرى مراقبون ومحللون بان تمثيل النساء في القوائم الانتخابية لا يتعدى الأمر الإجمالي انصياعا للكوتة النسائية والتي تجبرهم على وضع النساء في هذه القوائم، فيما أكد آخرون ان وجود النساء في القوائم الانتخابية لا يتعدى مجرد كونهن «ارقاما» من الضروري وجودها لإكمال القائمة، وهو الأمر الذي ينطبق على القوائم الصغيرة» بحجمها السياسي والسكاني » او القوائم الكبيرة» بحجمها السكاني والسياسي ايضا» التي اوجدت نساء ذات ثقل كبير في مواقع متقدمة من القوائم، وهو الأمر الذي افتقدته المرأة ابنة المحافظة الصغيرة، والتي لا تحظى ايضا بثقل سياسي كبير في فصيلها او حركتها مما جعلها تحتل مواقع متأخرة جدا .

متميزة، اذ تبلغ نسبة النساء فيها من بين مجموع المرشحين 36% كما تقول .

وتشير ابوزينة التي كان في البداية تحتل الرقم 19 في القائمة، كيف انها تخلت عن هذا الرقم لأشخاص أكثر كفاءة وتعلما واولوية من حيث التعليم والعمل المجتمعي، حسب قولها مشيرة الى انها لا تجد أي حرج في الاعتراف بانها اقل من هؤلاء من حيث التعليم والكفاءة .

وكان واقع المرأة الطوباسية وضعف الفرص المتاحة امامها في ظل غياب الإمكانيات لها هو الدافع الأساسي لخوض هذه التجربة، التي تسعى من خلالها الى النهوض بواقع المرأة ورفع امكانياتها الاقتصادية والتمكينية، لإيصالها الى مرحلة من الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لها ولأسرتها .

وتؤكد غدير أبو زينة هي الأخرى على ان صورتها ستعمم على البوسترات وكافة المواد الاعلانية الاخرى خلال فترة الدعاية، حيث لم يكن لديها أدنى تردد في هذا الموضوع كما تقول، مشيرة الى ان قائمتها لم تبدأ بعد بالتحضير لهذه الدعاية، فيما هناك العديد من الاجتماعات والمشاورات مع زملائها بالقائمة من ابناء المحافظة .

وتشير ليلي سعيد رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فرع طوباس ان اسباب اختيار النساء في القوائم الانتخابية تختلف من قائمة لأخرى، فبعض القوائم لا يتعدى امر وجود المرأة فيها تطبيقا للكوتة (وجوب وجود امرأة من بين كل خمسة مرشحين) وذلك نظرا لحجم القاعدة الجماهيرية لهذه القائمة والتوقعات بحصولها على مقعد واحد على اعلى تقدير، فيما هناك قوائم اخرى من المؤكد بانها لن تصل لنسبة الحسم المعتمدة كما تقول .

وتؤكد سعيد بان المراقب للعناصر النسوية في هذه القوائم يستدل على ان بعضها من الوجوه «غير المعروفة سواء سياسيا او مجتمعا » وهو الأمر الذي يدل على ان الكوتة هي من اوجدت هؤلاء النساء في القوائم الانتخابية بغض النظر عن أي اعتبارات اخرى .

وتضيف سعيد قائلة: « لتلك الاسباب الكوتة والقاعدة الجماهيرية» نرى ما يدل على سبب وجود نساء يتبوأن مراكز متقدمة من محافظات لها ثقل سكاني وحزبي، وهي الأمور التي لا تتوفر

الى جانب تسجيلات صوتية وغيرها من الأمور الدعائية للانتخابات.

وتشير بانها لم تتردد للحظة بوضع صورتها على البوسترات للحملة الانتخابية لان صورتها تمثل شخصيتها كما تقول .

وتعتبر مها بان اجماع الحركة عليها يمثل بالنسبة اليها فوزا، رغم ان الحقيقة تؤكد عكس ذلك كون رقمها في القائمة متأخرا جدا، كما تقول مؤكدا على ان انتماءها للحركة التي تمثلها ولد معها بالفطرة كما تقول.

وتضيف: « لم احاول الاعتراض على ترتيبتي بالقائمة او محاولة تقديم الرقم، وهو الامر الذي اعتبره ردا على كل من يقول بان « ارقامنا» مجرد استكمال للعدد » كما تقول .

وترى مها بان الكوتة ضمنت للنساء فرصة الوصول لمراكز القرار لان المرأة وبدون الكوتة لن تصل لاي موقع في ظل « مجتمعنا الذكوري المتسلط».

وتشير الناشطة النسوية غدير ابو زينة - 44 عاما وتقطن في مخيم الفارعة للاجئين الى ان قرار خوض الانتخابات التشريعية كان قرارا فرديا قبل ان تلقى الاهتمام من قبل الحزب الذي تنتمي اليه، حيث تحتل غدير الرقم 27 في قائمتها والتي تحتوي على مشاركة نسوية

تمضي مها ناجي عبد الرازق معظم وقتها هذه الأيام في التحضير للدعاية الانتخابية ايدانا لخوض انتخابات المجلس التشريعي، والمقرر إجراؤها وفقا لمرسوم رئاسي سابق، في 22 مايو/أيار المقبل .

وتخوض عبد الرازق - 50 عاما من مدينته طوباس - الانتخابات التشريعية الى جانب مرشحين اثنين من الرجال كمثلين عن محافظة طوباس والأغوار الشمالية في إحدى القوائم الانتخابية، التي ستشارك في هذه الانتخابات على مستوى الوطن .

كان أمر الترشح لانتخابات المجلس التشريعي قرارا شخصيا بالنسبة لمها، والتي سارعت الى تعبئة استمارة انتخاب مبدئية في محافظتها، قبل ان يتم اجماع عليها من قبل حركتها التي اختارتها فيما بعد، من بين نساء عديدات كن يرغبن في خوض هذه التجربة لتخوضها برقم 124 في قائمة عدد مرشحيها 132 مرشحا .

« لقد بدانا فعليا بالتحضير للدعاية الانتخابية» قالت مها والتي باشرت فعليا بأخذ جلسات تصوير فردية وجماعية مع المرشحين الاخرين اللذين يمثلان محافظتها في تلك القائمة، مؤكدة على ان صورتها ستطبع ببوسترات فردية وجماعية وستعلق في كافة انحاء المحافظة،





هل سينجح التمثيل النسبي الكامل في زيادة تمثيل النساء داخل أروقة التشريعي!

غزة - من ماجدة البليسي

السياسية. موضحة أن كثرة عدد القوائم المرشحة سيؤثر سلباً على حجم مشاركة النساء، خاصة وأنهنّ وضعهنّ في ترتب يقلص من فرصنّ بالفوز.

المنشهد غير مُبشر

الناشطة النسوية سعاد أبو ختلة اعتبرت أن المشهد لا يبشر بخير وفق التوقعات والقوائم الانتخابية وتمثيل النساء، خاصة أن النساء اللواتي تم ادراجهنّ في القوائم لم نسمع عنهنّ من قبل بين أروقة الحركة النسوية، أو مؤتمرات ولم يظهرنّ ولم يشاركنّ في الهم النسوي والمجتمعي.

وتخشى أبو ختلة أن يكون تمثيل الكوتا بمثابة تمثيل وجاهي فقط لتجميل صورة القوائم باضفاء الطابع الحضاري عليها، بعيداً عن القنوات الفكرية بدور النساء الوطني والمجتمعي، مدللة على ذلك بأن الالتزام الحرفي بالكوتا النسوية وترتيب النساء يثبت هذا الموقف، حيث لم نر سوى قائمة واحدة حزبية تصدرتها امرأة.

وتضيف الناشطة « أن هناك أسماء غير معروفة في الأرقام الأولى من القائمة والأسماء النسوية التي كنا نعمل عليها تذيلت القوائم الانتخابية، وهذا خير دليل ورسالة واضحة مفادها « انعمنّ بكوتا نسوية بلا محتوى ولا مضمون».

ولكن وفق أبو ختلة أن الأمل ما زال موجوداً في أن تجرى بعض التعديلات في القوائم لصالح النساء وترتيبهنّ، ليكون معيار الكفاءة والمشاركة المجتمعية الفاعلة هي الأساس الذي يحكم مشاركتهنّ.

الناشطة الشبابية ابتهاج شراب ترى أن نسبة الكوتا 26% هي شيء إيجابي، ولكن ما ورد في القوائم الانتخابية من وجود النساء غير مرض من ناحية الترتيب ومن ناحية الاختيار، وهذا يُوجي بشكالية المشاركة.

تضيف الناشطة أننا نحتاج لمشاركة نسوية فاعلة على قاعدة الكفاءة والقدرات الحقيقية، ينعكس ذلك في ترتيبها في مقدمة القوائم لضمان وصول أفضل للنساء للمجلس التشريعي.

يتوقع الباحث « أبو ركة » أن هناك من (6-7) قوائم يمكنها من الوصول الى مقاعد المجلس التشريعي، معتقداً أن نسبة تمثيل النساء ستكون أفضل عن المجلس السابق، وقد تصل نسبة تمثيل النساء الى 27% وفق تحليل الباحث أبو ركة وهو تمثيل جيد حسب وجه نظره والواقع. وأشارت الناشطة النسوية «ماجدة شحادة» أن فكر التنظيمات الإقصائي وغير الجندي سيساهم في تكريس هذا الإقصاء، حيث ما زالت التنظيمات تتعاطى بشكل خجول مع وجود النساء في صفوفها بشكل ديكوري وفق وصفها.

فكر إقصائي

تضيف: وفقاً لترتيب النساء في القوائم الانتخابية، فإنه لولا فرض الكوتا النسوية لخلت معظم القوائم من الوجود النسوي، والواضح أن

405 مرشحة من النساء ضمن القوائم الانتخابية التي أعلنت عنها لجنة الانتخابات المركزية مقابل 1389 مرشحاً

معظم القوائم يرأسها رجال باستثناء قائمة واحدة وهذا خير دليل على هذا الفكر الإقصائي. عدا على ذلك، ووفقاً لوجهة نظر « شحادة» فإن معظم النساء التي وضعت في القوائم كمرشح هي ممثلة لتنظيم سياسي أكثر مما هي ممثلة للمرأة والقضايا النسوية، وهذا الوضع من شأنه أن يقلل من فرص تعزيز مشاركة النساء السياسية الحقيقية.

تتابع: بهذا الشأن أن وضع أسماء المرشحات لم يكن مبنياً على تحديد الاحتياجات بشكل حقيقي لهذه المرحلة تحديداً، بل اعتمد الاختيار بما يتلاءم مع توجهات الأحزاب والتنظيمات

وهذا أمر ينبغي دراسته والتركيز عليه في الفترة السابقة خاصة أن المجلس التشريعي ليس منصباً فخرياً؛ بل يمثل السلطة التشريعية، وبالتالي فإن وجود النساء يُعد ثمرة جيدة وناضجة كانت تنتظرها الحركة النسوية حتى يتم كطف ثمارها بشكل جيد.

ماذا بعد التشريعي؟

وتتساءل «الدف» في حال تم إجراء الانتخابات كيف ستكون قنوات التواصل بين المرشحات والأحزاب السياسية والمؤسسات النسوية والحقوقية؟ هذا افق يجب التحضير له في حال اكتملت العملية الانتخابية. كذلك من المهم معرفة كيف سيتم استثمار وجودهن في المجلس التشريعي لسن قوانين خاصة لحماية الأسرة ومواءمة الاتفاقيات الدولية، وكذلك بتثبيت قرارات سابقة تم إنجازها خلال الفترة الماضية من قبل الإدارتين في الضفة وقطاع غزة. وتؤكد الناشطة على ضرورة وجود خطة جاهزة لدى المؤسسات النسوية والحقوقية واضحة المعالم حول كيفية استثمار وجود النساء في المجلس التشريعي والتواصل معهنّ بشكل جيد وفعال.

نظام تمكيني

الباحث والناشط الاجتماعي والسياسي الدكتور طلال أبو ركة اعتبر أن نظام التمثيل النسبي نظام تمكيني خاصة للفئات المهمشة من النساء والشباب، موضحاً حسب الكوتا والقوائم الانتخابية أن هناك إمكانية وصول لا بأس بها للنساء في المجلس القادم ربما ستكون أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق، ولكنها لا ترتقي الى النسبة المطلوبة حسب قرارات المجلس المركزي.

يتابع أنه في الصراع بين الكتل التشريعية مثل فتح وحماس واليسار (وبعض الكتل الأخرى التي من المرجح أن تحصل على أكثر من عشرة مقاعد) سنجد تمثيلاً جيداً للنساء ولكنه يبقى غير مرض .

405 مرشحة من النساء ضمن القوائم الانتخابية التي أعلنت عنها لجنة الانتخابات المركزية مقابل 1389 مرشحاً بنسبة 30% تقريباً هي حجم مشاركة النساء، والتي تجاوزت نسبة الكوتا 26% وفق المرسوم الرئاسي، فيما ارتفعت نسبة تمثيل النساء في بعض القوائم لتزيد عن النسبة المقررة.

تساؤلات عدة طرحت حول ماهية هذه المشاركة النسوية ومدلولاتها المستقبلية، وهوية المشاركات، وآلية اختيارهنّ، وهل سينجح نظام التمثيل النسبي الكامل في زيادة تمثيل النساء في أروقة المجلس التشريعي القادم، هذه التساؤلات وغيرها كانت محط اهتمام وتحليل لمجموعة من النشطاء والناشطات الحقوقيين/ات عبر «صوت النساء».

الناشطة الحقوقية «هبة الدنف» تقول: «هناك خطوات إيجابية تم اتخاذها باتجاه تعزيز مشاركة النساء السياسية، فرضت وجودها ضمن الكوتا بنسبة (26%) في القوائم الانتخابية وهذا يُعد ضماناً لتمثيل النساء بنسبة لا تقل (26%) ضمن أعضاء المجلس التشريعي، قد تزيد هذه النسبة في حال تم تقديم النساء ضمن القوائم المختلفة».

تضيف القضية الأساسية تكمن من هنّ النساء اللواتي تم تقديمهنّ ضمن القوائم، فقد كان يجب أن يتم التركيز عليها، خاصة وأن الحركة النسوية خاضت معركة فيما يتعلق زيادة تمثيل النساء في التشريعي كأولوية ومهمة ضامنة لممارسة النساء حقوقهن في المشاركة السياسية المشروعة كمتخذات قرار.

الفكر النسوي

تتابع الناشطة «الدف» ما هي أجندة هؤلاء النساء اللواتي يترشحن ضمن القوائم الانتخابية؟ وما هي هويتهنّ خاصة فيما يتعلق بتمثيل الفكر النسوي والحركة النسوية ومفاهيم مرتبطة بالنوع الاجتماعي لدى النساء المشاركات ضمن المجلس؟

إشكالية عمر المترشح هل تجعل وجود فئة الشباب ديكورا؟

خاص صوت النساء

وضعها في القائمة منا: زيادة الاعتراف بحقوقهم وتطلعاتهم، وتعزيز السياسات والبرامج وآليات التنسيق الوطنية المتعلقة بالشباب بوصفها أجزاء أصيلة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقوية مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، على كل المستويات بغية زيادة مساهماتهم في التنمية الوطنية، وتعزيز فرص الشباب للمشاركة بصورة أكمل بشأن سياسات التنمية، تمكين الشباب من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبارها مدخلا مهما في معادلة الديمقراطية التشاركية، وتمكين الشباب على المشاركة في الحقوق والمسؤوليات وبناء القدرات والتكامل الاجتماعي.

وبينت المرشحة في قائمة «اليسار الموحد» رتيبة النتشة، بشكل عام نسبة مشاركة الشباب في القوائم ضعيفة لا تمثل انعكاسا حقيقيا لنسبتهم في المجتمع، مع العلم أن بعض القوائم اعتمدت نسبة الشباب فيها فوق 40% إلا أن التوجه العام في القوائم لم يدعم وصول الشباب إلى المجلس التشريعي، ولم يكن وجودهم في القوائم في المقاعد المضمونة، بل اعتمد أن يكونوا في المقاعد الترشيحية أو غير المضمونة، وبالتالي لن نشهد عددا مرضيا من أعضاء التشريعي في عمر ما دون الـ 40 عاماً.

وأضافت بالنسبة لبرامج الكتل المتنافسة فهي لم تطرح بشكل كامل، ولكن هنالك توجه لدى الغالبية العظمى للقضايا الاجتماعية، والتي في صلبها مشاكل تهم الشباب خاصة الاقتصادية منها. تتابع: في القائمة التي اترشح فيها، فإن الشباب يحتلون مقاعد رقم 3.4.5، ونسبة الشباب في القائمة بشكل عام تفوق 30%؛ ففي 16 اسم الأولى فإن نسبة الشباب 50% وهنالك تركيز على قضايا التعليم والتعليم الجامعي وقضايا الاقتصادية، وطرح موضوع التعاونيات الزراعية وصندوق الإقراض الميسر للشباب كحل لمشاكل البطالة. بدورها، أكدت فدوى صليبا خضر، عضو مجلس وطني فلسطيني إن نسبة مشاركة النساء في قائمة «اليسار الموحد» 32% وهي أعلى نسبة بكافة القوائم المرشحة.

وخضر مرشحة على رأس قائمة «اليسار الموحد» بين حزب الشعب الفلسطيني وحزب فدا، لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2021. وأضافت وهناك اهتمام عال بهم من قبل قائمتنا واهتمام بمستقبلهم اناثا وذكورا.

من جانبه، أشار الناشط الشبابي عبد الله قدح، إلى أن واقع الشباب في القوائم الانتخابية لا يتغير، حيث من غير الممكن أن يكونوا فاعلين وممثلين بطريقة جيدة، وأن يشكلوا أجسامهم بالإضافة لأجسام ضاغطة لمصلحة الشباب خلال فترة قصيرة هي فترة التحضير للانتخابات التشريعية.

وأضاف، بخصوص مدى قدرة القوائم على عكس اهتمامات الشباب وقضاياهم، فإن هذه القوائم لا تزال تستخدم الشباب ككوتة وعنصر جذاب وديكور لطيف لها، حيث هناك قوائم تتغنى بالشباب ونسبهم بالقائمة وتضعهم في رقم 4/3 من القائمة، ولكن قواعدها ضعيفة وهي لن تتجاوز الحسم وربما تحصل على مقعد ليس الا.



مرشحا، وكل ذلك يعتبر سابقة، وهو أمر مقصود بأن يكون العنصر الشبابي والنسائي حاضر وفاعل فنسبة النساء تجاوزت 26%..

ويضيف، وكذلك القائمة تعبر عن نفسها من خلال الشباب، فهم الناطقون باسم القائمة، وبالتالي هم من سيتحدثون عن القائمة ويعبرون عنها، وسيكون لهم تأثير فعال؛ فغياهم عنصر الشباب في مجتمعنا أفقد هذا العنصر الهام دوره في المجتمع ووجوده سيغير ذلك.

في ذات السياق، قالت المرشحة عن تجمع المستقلين «29» تمارا حداد إن الشباب يحظى باهتمام خاص في قائمة تجمع المستقلين (29)، حيث ما يقارب 40% هم من فئة الشباب، حيث أولت قائمة تجمع المستقلين (29) بالاهتمام بعنصر الشباب، حيث أن الشباب قوة أساسية في التغيير وفاعل تنموي في تحقيق تنمية مستدامة، فإذا كان تاريخ المجتمعات النامية قد شهد على المشاركة الفاعلة للشباب في التنمية بمستوياتها المتعددة، فإن الحاضر يشهد على ما يحملونه من طاقات، وقدرات إبداعية في مجالات العلوم والمعارف، فهم جيل أكثر تطلعا لإثبات الذات والمغامرة، والتجديد في مختلف مجالات التنمية، وهم أيضا الأكثر تعاملا مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأكثر انفتاحا على ثقافات العالم، لإقامة مجتمعات العدالة والديمقراطية وحوار الثقافات وتحقيق السلام العالمي العادل.

تضيف، بالنظر إلى التطورات والتحولت السريعة في العالم، وظهور العديد من المشاكل المختلفة التي تلامس الشباب في مجالات متعددة تجعل القادة السياسيين في مختلف الأنظمة السياسية والفاعلين الدوليين والرسميين وغير الرسميين، معنيين إلى حد كبير بضرورة حل تلك المشاكل التي تمس الشباب، والاستجابة لمختلف مطالبهم من أجل تحقيق أهدافهم ضمن برامج وخطط متكاملة، أو ما يعرف بالسياسات العامة لحل مشاكل الشباب وهذا من مهام المجلس التشريعي ايجاد سياسات لحل مشاكل الشباب وإيجاد فرص عمل تحل مشاكلهم.

تتابع: سيكون هناك آليات لدعم الشباب تم

أنس الأسطة، إنه لا يمكن الجزم بأن كل القوائم لديها ذات نسبة مشاركة الشباب فيها، ولكن كنا نعول على أن يكون هناك مشاركة حقيقية للشباب في قوائم الأحزاب والتنظيمات الكبيرة، لكنها لم تعطهم حقهم فذهبنا باتجاه تشكيل عدد من القوائم، فقائمة «نبض الوطن» كانت من ضمنها، بهدف ضمان مشاركة حقيقية للشباب، بحيث أن 80% من القائمة هم شباب تحت سن الـ 40.

يضيف: قضايا الشباب هذه الأيام هي من القضايا التي يحاول الكل أن يلعب على وترها، خاصة أن هناك أكثر من مليون ناخب هم من الشباب الفلسطيني؛ فكل القوائم ستسلط الضوء والاهتمام باتجاه قضايا الشباب، ولكن السؤال هنا «من في القوائم ستضع الشباب أولوية لها ستعمل عليها؟»، وأتوقع أن تكون الأمور واضحة لدى فئة الشباب فيما بخصوص القائمة التي ستعبر عن احتياجاته وأماله وقضاياهم ومعانته.

بدوره، قال المرشح عن قائمة فتح رائد الدبعي، فيما يخص تمثيلنا كشباب، لم يكن كما نطمح، كان نكون في الأسماء الأولى، وأن يكون التمثيل أكبر، ومع ذلك فقد نجحنا في خلق برنامج يعبر عن قضايا الشباب، بأن يكون هناك مجلس تشريعي يدافع عنهم فالهدف الرئيسي أن ننتصر للشباب في ظل الوضع الراهن.

يضيف، إن حركة فتح هي الحركة الأكبر كونها تيارا يعبر عن كافة قطاعات شعبنا، فهي تيار وطني جامع قاد النضال الفلسطيني من ستينيات القرن الماضي، لذلك لن يكون هناك تمثيل كاف لكافة القطاعات، فالشباب جزء أساسي وهام في برنامج قائمة فتح الذي هو برنامج واقعي يلامس التحديات والفرص، فنحن لم نطرح برنامج عاطفي أو شعبي، ففتح استفادت من خبرتها وتجربتها في وضع البرنامج، ونحن نعي أن موضوع الشباب هام ويتجاوز كونه نسبا، فالشباب يستحقون برنامج عمل يرتقي لحضورهم وطموحهم وتضحياتهم.

من جانبه، قال المرشح عن قائمة حماس محمد ناجي صبحا إن هناك 44 مرشحا تتراوح اعمارهم ما بين 29-30 عاما، و39 مرشحا اعمارهم 40-49 عاما، و33 مرشحا اعمارهم 50-60 وفوق سن 60 عاما 13

«هذه المرة القوائم الانتخابية تحتوي على تشكيلات من المجتمع، لكن تم حرمان الشباب من سن «18 - 24» من أن يكونوا جزءا من القوائم، واقتصر ذلك على عمر 28، فعلميا هناك حرمان لفئة كبيرة من أن تكون جزءا من القرار السياسي والتشريعي لتشارك وتساهم في سن قوانين، وبالتالي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع واحتياجاته اليومية والتشغيلية، وأن تكون فاعلة في المجتمع» يقول المحلل السياسي محمد هوش. وبين هوش بأنه يجب الانتباه لتناول تعريف الشباب في الأمم المتحدة الذين هم من 18 «24-» حيث بعد ذلك يعتبرون رجالا وليسوا شبابا؛ فتصنيف الذين ترشحوا على أنهم شباب خاصة العمر ما بين 30-40 هو مصادرة لحق تلك الفئة العمرية، وبذلك هناك مشكلة بالتعريف ومشكلة في الشباب أنفسهم؛ فحين يصلون لسن الـ 40 يعتبرون أنفسهم لا زالوا شبابا.

وأضاف، هناك أكثر من مليون ونصف فلسطيني سجلوا حديثا في السجل الانتخابي، هؤلاء كتلة كبيرة من الناخبين تقريبا، نصفهم من سن الشباب لأن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، وبما أن المجتمع الفلسطيني شاب، فإن على كل الهياكل السياسية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تأخذ بعين الاعتبار مكانة الشباب في المجتمع وأهمية دمجهم في مراكز صنع القرار. يتابع، بالتأكيد سيعبر الشباب عن واقعهم واحتياجاتهم وقضاياهم، ولكن وجودهم في القوائم الانتخابية لا يختزل حل للمشكلة التي هي بالأساس في المجتمع، بمعنى أن هؤلاء الشباب محرومون في الأحزاب السياسية، ومنها الأحزاب الكبيرة، كحماس وفتح، حيث تنظر إليهم على أن مستوى خبرتهم قليل سواء في الحياة السياسية والاقتصادية، لذلك يحرمون من التواجد بمراكز صنع القرار. لذلك وبشكل أساسي فإنه يجب أن يكون لهم دور في الاحزاب السياسية وفي المؤسسات الأهلية والدولة، حيث بدون تفعيل دور الشباب والمجتمع فمن الصعب حل المشكلة فقط بالترشح.

من جانبه، قال المرشح عن قائمة نبض البلد



رواية « بديا بلدي .. ترنيمه بدّ »

عشر دلالات وفيض من الذكريات

خالد بطراوي

الوقت، وعند قراءة تفاصيل الرواية أدركت أيضاً أن حياة القرية الفلسطينية لم تكن سهلة، بل بها من المعاناة والصعوبات الحياتية الكثير الكثير، وكم فرحت بمعرفة أن أطفال القرية في موسم الزيتون كانوا يخرجون « للتبعر » وقرأت في الرواية معنى هذه الكلمة ألا وهو قيام الأطفال وبعد انتهاء جدادة الزيتون بالتوجه الى الأراضي حيث الزيتون، وجمع ما لم يتم التقاطه عن الأرض من حب الزيتون بغض النظر عن لونه وحالته والعودة به الى القرية وبيعها لأحد « الدكاكين » بعد وزنه وقبض النقود، وفي حالتنا كانت الكاتبة وأترابها يقومون بشراء « الهريسة » من ذات المحل، وهنا يكمن سر حب الكاتبة للهريسة في مواسم الزيتون.

عند الإمعان في قراءة الرواية، بثّ أرى بعض التفاصيل الصغيرة التي تكرر حدوثها ليس فقط في « بديا » بل أينما كان في نسيجنا الاجتماعي، كمشهد حضور الجارات وبيد كل منهن عليه « شوكولاطه أو بسكويت » لتهنئة الكاتبة بسلامة ابنها محمد، فقد شاهدن يده ملفوفة بالجص، ويعقبون بتبرير الزيارة « شاهدنا يد إبنك بالجص فحضرنا لتهنئته بسلامة فحموده غالي علينا ».

أما الدلالة السابعة ومع الاستمرار في قراءة الرواية، فهي ترتبط بسرد تفاصيل عائلة فلسطينية تشبها الكثير من العائلات التي اضطرت للسفر الى الخارج لتأمين لقمة العيش، وما عانتها من الآلام الغربية والحنين للوطن، إذ قلما رأينا في كتاباتنا من يتطرق الى معاناة المغتربين، لدرجة أن الكثير من بيننا يظن أنهم في غربتهم مرفهون ولا يعانون. وبقراءة الرواية أشعر بمدى أهمية الكتابة عن هذا المكون في حياة الشعب الفلسطيني. فقد بدأ الشهيد غسان كنفاني الحديث عن ذلك في روايته « رجال في الشمس » وهي مستوحاة من قصة حقيقة لوالدي رحمه الله الذي نجح مع آخرين في عبور الحدود ما بين العراق والكويت تهرباً في داخل صهريج ماء، ومن وحي هذه الحادثة كتب غسان كنفاني رائعته، لكن ختمها بوفاة ما كانوا داخل الصهريج وأنهى بالقول « لماذا لم يقرعوا جدران الخزان؟ » لكن الحديث بالتفاصيل على معاناة المغترب انخفض باستشهاد غسان كنفاني، فعادت الروائية أسماء عيسى سلامة لاستنهاضه مجدداً في روايتها « بديا بلدي .. ترنيمه بدّ » وهنا لا بد لي أن أستذكر الشاعر الراحل ابن دير إستيا عبد اللطيف عقل - رحمه الله - في مطولته الشعرية « الحسن ابن زريق » حيث قال « الحسن ابن زريق .. ما زال يرحل ... وإن عاد ... فيكفيه ذل التصاريح والجسور » وقد أشارت الكاتبة أسماء عيسى سلامة في روايتها الى معاناة « الجسور » وإجراءات الاحتلال لزيادة هذه المعاناة.

الدلالة الثامنة في رواية أسماء عيسى سلامة « بديا بلدي .. ترنيمه بدّ » تتعلق بكفاح المرأة وصعوبات واجهتها في حياتها، وتبدأ هذه الصعوبات في مراحل الطفولة والدراسة في المدارس، وكيف يتناقص عدد طالبات المدرسة

ترتيلاً، ونردد ترانيم الكنائس، فلدينا موروث ثقافي فلكلوري فني وغنائي بحيث اعتادت أذاننا على سماع اللحن « الريتم / الميلوديا »، لكننا لم ننتبه يوماً الى سماعنا لإيقاع بل ترنيمه حجر البد، الذي يسير بشكل دائري (يدور ويدور) فوق حبات الزيتون ليهرسها، فيخرج الزيت من شجرة مباركة، لتصل الكاتبة أسماء عيسى سلامة في روايتها لقناعة راسخة بانها جاهزة لأن يهرسها حجر البدّ إذ تقول « قد تكون علاقتي ببديا أشبه بدوران حجر البدّ، تارة ترتفع عجلته للأعلى وتارة تنزل للأسفل، قسوة حجر البدّ على حب الزيتون وهرسه، ليستخرج في النهاية زيتته المبارك، في طريق تحقيق كل هدف، تتعرض لقسوة من المحيط، قد تكون مباشرة وساحقة في بعض الأحيان، إلا أن النهاية تريحك بعد كل تعب وعناء، وتجعلك تبتسم وتستبشر خيراً، يدور حجر البدّ « حياتي » ومع كل دورة أدعو الله أن تكون نهاية تعبها خيراً، وأن أجنبي خلاصة ذلك بشراً وبركة، مهما قلت تلك الخلاصة فأنا راضية بها وقانعة، سأحمل بذك في سبيل زيتك، سيكون كل فصل من فصول هذا الكتاب تلخيصاً لكل دورة بدّ، سأبدأ كحب الزيتون، وأصبر حتى أصبح زيتاً... « إذا هذه هي المعادلة بانتصار ... سأحمل بذك في سبيل زيتك يا بديا. وفي الدلالة الخامسة التي تتعلق بكل من قرأ الكتاب من أهل بديا، حيث سيجد ذكراً لأشخاص وأماكن وتاريخ لم يكن على إطلاع به، مع العلم بأن جزء من هذا التاريخ يعود لأجداده وأبائه وأبنيته وأرضه، ففي ذلك كله إعادة الذكريات الى الجيل الجديد من أهل بديا وأيضاً تخليد البعض « البداويين » ممن قدموا وأسهموا على كافة الأصعدة، وهي فرصة كي يتعرف « البداويين » ممن يقيمون خارج بديا والبلاد على نسيج مدينة بديا.

وبالنسبة لي، كلاجئ فلسطيني لم يعيش حياة القرية، واصلتني الدلالة السادسة، التي تتعلق بنسيج القرية، العادات والأعراف والمواسم ومنها موسم « جد الزيتون » تلك التي افتقدتها في طفولتي والى الآن (رغم مشاركتي في جدادة الزيتون سبعينات القرن المنصرم). وفي ذات

أصدرت الكاتبة الفلسطينية أسماء عيسى سلامة روايتها الأولى « بديا بلدي .. ترنيمه بدّ » الواقعة في (433 صفحة) من القطع المتوسط والمزينة برسم لحجر « البد » الخاص بمعاصر الزيتون، بريشة الفنان المقدسي المبدع شهاب قواسمي، الذي رسم حجر البدّ خصيصاً لغلغلاف الرواية، وكانت تلك هي الدلالة الأولى المتمثلة في حجر البدّ نفسه.

من وجهة نظري المتواضعة، كان حرياً عند توزيع الرواية أن تقوم الكاتبة بتسليم كل شخص إضافة الى الرواية علبه واحدة (على الأقل) من المناديل الورقية، لأن الكاتبة نجحت في أن تجعل الدموع تنهمر من أعين كل من سيقراً الرواية رغماً عنه، في مجتمعات عربية يحجب فيها الجميع دموعهم، حيث تمكنت الكاتبة من أن تحرك أحاسيس ومشاعر القارئ وتستنهض دموعه، ليس فقط عند سرد تفاصيل الأتراح والأحزان، وإنما أيضاً عند السرد الروائي للأفراح والمناسبات البسيطة السعيدة، ليدرك القارئ في قرارة نفسه أن الدموع وجدت ليس فقط للأحزان والأتراح وإنما أيضاً للمسررات والأفراح، فما أجمل أن نكفي فرحاً ونحن نشاهد معتقلاً يعود الى أحضان عائلته. ولا أعتقد أن أي منا لا يدمع - على الأقل - عند مشاهدة معتقل أو معتقلة يعانون الوالدة أو الوالد أو ينحنون لتقبيل أقدامهم لحظة الإفراج عنهم من المعتقلات، ولا أعتقد أن القارئ لن يدمع على الأقل عندما يصل في قراءته الى تلك المكاملة الهاتمية التي تحدثت فيها الكاتبة مع والدتها لتهنئتها بعيد ميلادها، وتزف لها البشرى هدية عيد ميلادها بالبشرى بأنها حامل بتوأم بعد طول انتظار وفجأة ... انقطع الخط ... كما تقول الفنانة فيروز في أغنيها « ألو كحول » لأن والدتها - كما قيل لها لاحقاً - حرّزت ساجدة على الأرض حمداً للخالق المولى، ولم تكمل المكاملة.

إذا تلك هي الدلالة الثانية المتعلقة بنجاح الكاتبة في تحريك مشاعر القارئ، بل وتستفزه كي يزيد من عنده ما لديه من فيض الذكريات التي تستحق دموع الوفا .. دموع الحب والدفا كما أسمتها الكاتبة نفسها.

أما الدلالة الثالثة، فهي مرتبطة بالدلالات الأولى والثانية، فتتعلق بنجاح الروائية أسماء عيسى سلامة في أن لا يترك روايتها أي قارئ إلا للاستراحة .. وقد قطع شوطاً كبيراً في قراءته للرواية يتخطى في كل جلسة الخمسين صفحة (كما ذكر كثيرون) بل وحتى يستغربون من أنفسهم كيف شدّتهم أحداث الرواية والسرد الروائي الواقعي لينكبوا على قراءة الصفحات وهم الذين بالكاد يقرؤون عناوين الصحف. من وجهة نظري فإنني أعتقد أن الكاتب الذي يجعل القارئ يقرأ أولى صفحات كتابه دون أن يترك الكتاب أو يملل يكون قد نجح في الوصول الى الأعماق الإنسانية للقارئ، وهذا يسجل للروائية البداوية أسماء عيسى سلامة ... إبنة بديا.

أما الدلالة الرابعة فتتعلق بعنوان الرواية ... بديا بلدي .. ترنيمه بدّ، ونحن الذين نرتل القرآن



كلما زاد عمرهن عاماً بسبب الزواج المبكر، أو بسبب عدم وجود مدرسة إلا في القرية القريبة، أو بسبب عدم وجود مدرسة آنذاك للفرع العلمي للطالبات، واضطرارهن للدراسة مع الطلبة في مدرسة الذكور وهو ما لا يروق لذويهن، فأصبح عددهن لا يزيد عن عشر طالبات، ومن أكثر من قرية مجاورة لا يحق لهن حتى الخروج أثناء الاستراحة « الفرصة » الى خارج الصف. وتحدثت الروائية أسماء عيسى سلامة عن قصة كفاح والدتها السيدة زهر أبو حجلة « أم مصطفى » المعلمة والمربية الفاضلة وقوانينها الحياتية، وخاصة بعد وفاة زوجها، ليتكرر ذات المشهد مع الكاتبة نفسها بوفاة زوجها المرحوم أيمن عاصي.

الدلالة التاسعة في رواية « بديا بلدي .. ترنيمه بدّ » تتعلق بمزج الخاص مع العام، وتغليب العام، فلم تكتب الروائية أسماء عيسى سلامة فقط عن حياتها وحياة عائلتها بل عن بديا وتطورها المتسلسل من قرية الى مدينة، ماذا كانت عليه، ما التطورات التي طرأت في المشهد الحضاري لمدينة بديا وما الذي تحتاجه بديا الان كمدينه يجب أن تستجيب وتحاكي التطورات اللاحقة.

أما الدلالة العاشرة فتتعلق بالتاريخ الشفوي، حيث أنني دائماً أرى أهمية توثيق التاريخ الشفوي، فقد نجحت الروائية أسماء عيسى سلامة في وصف قرية بديا وتفاصيل شوارعها وأبنيتها ومدارسها وأحداثها، مستذكراً نضالات القرية/ المدينة بديا في التصدي للاحتلال، متحدثاً عن تفاصيل تهريب « كيسولات » المعتقلين من داخل السجن (الصغير) لرفاقهم خارج السجن (في السجن الكبير)، متحدثاً عن تاريخ بديا النضالي والاعتقالات وهدم المنازل وسقوط الشهداء ومن بينهم طالبة المدرسة أحلام إبراهيم عابد في الانتفاضة الفلسطينية الأولى المباركة.

كنت وما زلت مؤمناً بمقولة الشاعر الراحل محمود درويش معرفاً للتطبيع على « أنه القبول برواية الطرف الآخر عن التاريخ » وإنني أعتقد أن الروائية أسماء عيسى سلامة قد نجحت في روايتها « بديا بلدي / ترنيمه بدّ » في توثيق بعضاً من تاريخ بديا الشفوي تصدياً للتطبيع والروايات الأخرى الزائفة.

سبق لي وأن زرت بديا ... لكنني بعد قراءة رواية « بديا بلدي .. ترنيمه بدّ » أصبحت ابناً لبديا، سأنتبه بدون أدنى شك لكل التفاصيل الواردة في رواية بديا بلدي / ترنيمه بدّ عندما أكون هناك ... في بديا.

الكاتبة أسماء عيسى سلامة .. روائية من رواة الواقعية وبامتياز.



هل ستكون انتخابات 2021 بوابة المرأة لمشاركة سياسية فاعلة؟

كتبت: عزيزة نوفل



وصول المرأة إلى المناصب القيادية بقيت حالات استثنائية وفردية، كما الحال بانتخاب «زهيرة كمال»، أمينا عاما لحزب فدا.

وبحسب البرغوثي، لا بد من العمل حاليا على الضغط على الأحزاب بما أن الانتخابات التشريعية ستجري على أساس قائمة التمثيل النسبي، أن تلتزم القوائم التي تتشكل برفع نسبة الكوتا ب 30% كالتزام من المجلس المركزي والوطني.

مشاركة فاعلة و ليست رقمية

عضو المجلس التشريعي وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح دلال سلامة، توافق البرغوثي في ضرورة الضغط باتجاه تطبيق تمثيل المرأة على أساس 30%، وقالت: «الآن نحن محل اختبار لكل القوى السياسية أمام القانون الذي يحدد نسبة مشاركة النساء ب 26%، مضيئة أن هناك موثيق بين الأحزاب بضرورة دعم النساء لتصل إلى نسبة تمثيل 30%».

وبحسب سلامة، فإن مسؤولية عدم حدوث تراكمية في مشاركة المرأة السياسية ترتبط أولا بإحداث التغيير بقضايا الاجتماعية ذات العمق الثقافي والتربوي والسلوكي بشكل يستهدف مستوى القواعد التنظيمية للأحزاب، أما الجانب الثاني فله علاقة بالإرادة السياسية التي يجب أن تتدخل لأحداث هذا التغيير.

ولكن سلامة تقر بتقصير من الحركة النسوية في تعزيز النساء في مراكز صنع القرار، بالارتكان إلى التمييز الإيجابي «الكوتا» للمرأة، دون متابعة لنجاعة الأداء لهذه النساء وعدم تركها للأدوار النمطية، وتابعت: «يجب علينا في الأطر النسوية والحزبية وضع استراتيجية وتشكيل حالة إنسانية للنساء بعد وصولهن لمواقع سياسية». وشددت سلامة على ضرورة عدم السعي لعرض القيمة الرقمية لمشاركة النساء، وإنما من خلال فعالية دورهن بكونهن بوابه للتغيير في مراكز صنع القرار، وأضافت: «المشاركة السياسية ليست قضية رقمية، المهم هو مدى الانخراط الفعلي في قضايا وهموم من يمثلهم في قضايا النضالية و الوطنية والمجتمعية».

السياسية، إلا أن الفجوة بقيت في إطار المناصب العليا في مؤسسات السلطة الفلسطينية أو الأحزاب بقيت كبيرة جدا.

فعلى مستوى الحكومات المتعاقبة لم تشغل منصب رئاسة الوزراء أمراً في تاريخ السلطة الفلسطينية، وبقيت مشاركة المرأة في تسلم حقائب الوزارات خاضعة لترتيب كوتا الأحزاب أو الأقليات في الحكومة.

مجتمع ذكوري يحكم

كل ذلك، يوضح الدور الكبير للمرأة نضاليا واجتماعيا الذي لم ينعكس على مشاركتها السياسية، فما سبب، ولماذا لم يطبق شعار معا في النضال معا في القرار؟

عضو المكتب السياسي لحزب «فدا» سهام البرغوثي، والتي شغلت في السابق منصب وزيرة الثقافة 2009 تقول إن الموروث الثقافي يعكس ظلالة على مشاركة المرأة السياسية، فالنسبة للأحزاب الفلسطينية لا تزال المرأة تستخدم في مواقف سياسية، ولكن قطاف الثمار ومشاركتها في مراكز صنع القرار تستثنى المرأة.

وتشير البرغوثي إلى أن التجارب والنماذج الناجحة التي قدمتها المرأة عندما تصل إلى مراكز القرار لم تغير من من هذه النظرة، حتى في الأحزاب اليسارية والتقدمية، لا تزال هذه المشاركة دون المستوى، ولا تتجاوز 20%، كما أن

وبرز الدور المرأة الأكبر للمرأة خلال الانتفاضة الأولى عام 1987، من خاصة من خلال الأثر النسوية التي كان لها دورها الكبير على الساحة الفلسطينية.

مشاركة انتخابية دون المستوى

ومع تأسيس السلطة عقب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، اختلف واقع الحركة النسوية، وبالتالي دور المرأة السياسي، والتي خاضت الانتخابات التشريعية الأولى وفق للقانون الذي يضمن المساواة بينها وبين الرجل، وكانت النتيجة فوز 5 نساء فقط من أصل 88 عضوا، وهو ما جعل الأثر النسوية تحارب لتعديل القانون وإقرار كوتا للمشاركة النسوية في الانتخابات، وهو ما كان بالفعل في انتخابات 2006.

في هذه الانتخابات بلغت نسبة مشاركة النساء فيها 47% من مجموع أصوات المنتخبين، ترشحت للانتخابات 86 امرأة على مستوى الوطن، 71 على القوائم و 15 على الدوائر. فازت منهن 17 مرشحة من بين 132، وهي النسبة لم ترتق لتطلعات الأثر النسوية.

ورغم توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية على الاتفاقيات الدولية المناصرة للمرأة وحقوقها، كاتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها، ورغم تشجيع الأحزاب اليسارية لمشاركة المرأة

مع الحديث عن إجراء انتخابات فلسطينية شاملة، تشريعية ورئاسية ومجلس وطني، يعود الحديث من جديد عن دور المرأة في المشاركة السياسية وإذا ما كانت ستعكس هذه المشاركة في الانتخابات مشاركة المرأة الفلسطينية ودورها الفاعل عبر سنوات طويلة في العمل الوطني والاجتماعي على الأرض، على عكس ما كانت عليه في التجارب الانتخابية السابقة، سواء على مستوى السلطة الفلسطينية أو على مستوى الأحزاب الفلسطينية.

وتعزز هذا التطلع في هذه الانتخابات التعديلات التي أجريت على القانون الانتخابي الفلسطيني في يناير 2021 برفع نسبة تمثيل المرأة في الانتخابات من 20% إلى نسبة 26% وهي نسبة تقارب المطالب النسوية، برفعها إلى 30% لضمان تمثيل يوازي دور المرأة الحقيقي على الأرض.

وفي استعراض دور المرأة الفلسطينية، لا بد من الإشارة إلى أنها ونظرا لخصوصية الواقع الفلسطيني كشعب تحت احتلال، فإن المرأة الفلسطينية تفوق على نظيراتها في المنطقة العربية، فكانت المرأة التي تشكل نصف المجتمع وتبني الأسر، وتسندنها حيث وصلت نسبة الأسر التي تعيلها المرأة 11% من الأسر الفلسطينية، وفي يدها الثانية تقاوم الاحتلال وتنخرط بالعمل الوطني.

فمنذ العشرينات من القرن الفائت، شكلت المرأة الفلسطينية نماذج لافتة، ليس فقط على مستوى النضال وإنما على مستوى العمل السياسي من خلال الجمعيات التي أسستها لتكون مرادفا للرجال في مقاومة الانتداب البريطاني، كما هو الحال مع جمعية السيدات العربيات في القدس عام 1928، ثم تشكيل أول اتحاد نسائي عربي في القدس.

وشاركت نسوة تربطن علاقات قرابة من القادة والمناضلين السياسيين بفعالية في الانتفاضة الأولى التي عمت كافة أراضي فلسطين عام 1929، وسقط عشرات الشهداء.

ولم يتراجع دور المرأة الفلسطينية خلال ثورة عام 1936 حيث شاركت المرأة في النضال المسلح، تم تشكيل لجنة نسائية في جنين أيضاً عام 1936، باسم «لجنة فتيات جنين» كان من مهامها تنظيم المظاهرات وإلقاء الخطابات الوطنية وجمع التبرعات، وتأسست جمعية التضامن النسائي عام 1942 التي ساعدت من خلالها النساء مجموعات المجاهدين في معاركهم ضد الإنجليز والمستوطنين اليهود.

وخلال عام النكبة، أسست النساء الفلسطينيات فرقا سرية أسمينها «زهرة الأقحوان»، استطاعت أن ترافق الثوار وتساعدهم في معاركهم المختلفة، وكان للمرأة الفلسطينية في رحلة اللجوء وبداية المخيمات والشتات الدور الكبير في الحفاظ على الأسر الفلسطينية، وتكريس الحق الفلسطيني بالعودة.

ومع بدء الثورة الفلسطينية وانطلاقة العمل النضالي ضد الاحتلال، كان للمرأة دورها البارز في المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس 1964/5/15، تبعه في العام 1965 تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كأحد أذرع منظمة التحرير الفلسطينية.



الخلع القضائي والخلع الرضائي

أ. دانه قدرى أبوبكر*



تحصل على حريتها، ويتم بذلك التفريق دون تكبد عناء إجراءات التقاضي التي من الممكن ان تستمر لشهور عديدة، من خلال دعاوى التفريق الأخرى، لا سيما ان الدعوى تقام قبل الدخول او الخلو، أي في فترة الخطبة والتي تشكل معاناة نفسية للفتاة ان بقيت على ذمة الزوج، وبانتظار قراره بالتطيق من عدمه، لذلك وجدت دعوى الافتداء لصون كرامة الفتاة، وتخليصها من تكبد عناء إجراءات التقاضي والمماطلة من قبل الزوج وتسويفه بقرار التطيق. اما الخلع الرضائي وفقاً لقانون الأحوال الشخصية الأردني النافذ لعام 1976، وهو الطلاق مقابل الإبراء العام والذي يتم بإرادة الطرفين، ويتم بموجبه تنازل الزوجة عن حقوقها المادية من مهر ونفقة عدة وتعويض عن طلاق تعسفي مقابل ان يطلقها زوجها طلقه بائنة، فهو كما نرى يختلف عن الخلع القضائي، من حيث إن الخلع القضائي يتم قبل الدخول فقط، اما الخلع الرضائي فهو يتم سواء قبل الدخول او بعد الدخول، وان الخلع القضائي يكون برضى الزوجة، ولا يشترط فيه رضی الزوج، لأنها دعوى قضائية تقام عليه، اما الخلع الرضائي يشترط فيه رضا الطرفين . اما فيما يتعلق بالخلع بعد الدخول والخلوة الصحيحة، فيعود سبب عدم العمل بالخلع القضائي في فلسطين نظراً لوجود عدد

من المعروف ان مفهوم الخلع الشائع، وهو ما يتمثل بقيام الزوجة بخلع زوجها أي بتطيق نفسها منه، مقابل ان تدفع له عوضاً عن ذلك، سواء كان هذا العوض المهر الذي دفعه لها كله او أكثر او اقل، وهو ما يعرف بالخلع القضائي، والذي يطبق في فلسطين ما قبل الدخول، حيث انه لا يوجد خلع بعد الدخول، فالزوجة لها ان ترفع دعوى الخلع امام المحاكم الشرعية ما قبل الدخول، بموجب التعميم الإداري المعمول به لعام 2012. كان اول خلع قد حصل في الإسلام مع واقعة امرأة ثابت بن قيس؛ فقد ورد عن ابن عباس: ان امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما اعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال: رسول الله صلى الله عليه أتزدين عليه حديقته؟ قالت: نعم، فقال رسول الله عليه وسلم: اقبل الحديقة وطلقها تطليقه» رواه البخاري. وهذا كان أول خلع حصل في الإسلام، فلا جناح على المرأة أن تفتدي نفسها بمال مقابل خلعها من زوجها. ان الخلع القضائي يتم برفع دعوى تسمى الافتداء، والتي تقوم برفعها المدعية وتستمر حتى 3 شهور تقريبا، ويتم من خلالها تحديد قيمة الافتداء او التعويض الواجب ارجاعه للزوج مقابل ان

من الخيارات المطروحة امام الزوجة، حيث أنه بإمكانها اللجوء لذلك لتطيق نفسها، كرفع دعاوى التفريق المختلفة من دعوى تفريق للنزاع والشقاق، ودعوى تفريق بسبب العيب، دعوى تفريق للغيبه والضرر، ودعوى تفريق للهجر. وقد نظم قانون الأحوال الشخصية الأردني النافذ في الضفة الغربية رقم (61) للعام 1976 في المواد (102-112) في الفصل الحادي عشر ما يسمى بالمخالعة، حيث منح القانون الحق للمرأة بطلب الطلاق مقابل بدل وربط هذا الحق بموافقة الزوج، بحيث لا تنفي هذه المواد حق الرجل بإيقاع الطلاق، وهو ما يعرف في القانون المؤقت الأردني رقم (36) للعام 2010 الخلع الرضائي.



تأمين دخل بسيط للأسر الغزية في رمضان من خلال الطلب والعرض



غزة- ابتسام مهدي

يعدّ شهر رمضان استثنائياً في كل شيء، ليس فقط في مواعيد تناول الطعام اليومية، ولكن حتى في استغلاله لتحسين الوضع الاقتصادي، حيث ترتفع نسبة الشراء في هذا الشهر الكريم، ما بين الاحتياجات المنزلية للطعام والمشروبات والحلويات، وزينة رمضان وأشياء أخرى. ولذلك، فنسبة تحقيق الأرباح بمشروعات صغيرة وبسيطة تُعتبر جيدة في هذا الشهر، ومن هنا استغلت سيدات في قطاع غزة شهر رمضان لزيادة دخلهم المادي، من خلال مشاريع صغيرة تتناسب مع احتياجات السوق، وبرأس مالي بسيط، وتسويقها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي غير مكلفة.

خبز دارنا

وفي سباق ما بين عودة التيار الكهربائي، وقبل ساعات تحضير فطور رمضان تسرع الشابة إيمان الجمل، من مخيم جباليا للاجئين شمالي قطاع غزة، لإتمام طلبيات الخبز الذي تصنعه منزلياً بمساعدة زوجها، لتوفير المتطلبات الأساسية لأسرتها المكونة من أربعة أفراد، عبر مشروعها الصغير، إذ يوفر زوجها مستلزمات العجن، ويجهز لها الأوزان المطلوبة من الطحين، لتقوم هي بعجنه وتقطيعه وترقيقه تجهيزاً لخبزه، وتصفيفه للزبون.

وتقول إيمان (26) عاماً: «كان زوجي يعمل كحارس بناية سكنية، ولكن تم إيقافه عن العمل، لعدم قدرة السكان على الدفع، ونحن نسكن في بيت بالإيجار، مما عقد وضعنا المادي، ودفعنا لتفكير بمشروع بتكلفة بسيطة، ووجدت أن تجهيز الخبز البيتي لن يكلفني شيء كما أن كل أدواته متوفر لدي».

وقد حظيت فكرة «خبز دارنا» والتي نُشرت على موقع «فيسبوك» باهتمام وتشجيع كبير من الأصدقاء، إذ لم تقتصر على بيع الخبز فقط، بل أتاحت مجموعة من الأفكار، من بينها عجن وخبز طحين الزبون، مقابل مبلغ لكل كيلو غرام، أو تجهيز المعجنات.

ورغم أن العمل متعب جداً إلا أن إيمان تجد هذا العمل هو السبيل الوحيد لتوفير لقمة عيشها دون الطلب من أحد، وتقول: «قبل رمضان كثفنا بشكل كبير الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لنجد أن هناك اقبالا عليه بشكل لافت وزادت الطلبات، فالكثير من المواطنين يرغبون بتناول هذا النوع من الخبز والذي يذكرهم بأمهاتهم وأجدادهم، خلال شهر رمضان».

وتأمل إيمان أن تستطيع توفير عجانة لمساعدتها في عجن الطحين، والذي يتسبب في إرهاقها بشكل كبير.

فوانيس بصناعة يدوية

ولحبهها لزينة رمضان، ورغبة في توفير بعض المال، نسجت حنان المدهون (36) عاماً من خيوط أفكارها ابداعات جميلة لصناعة فوانيس وزينة رمضان بأشكال مختلفة، لتنتج عربة الفول، وبائع الكنافة والقطايف، إلى جانب استغلال موهبتها بالرسم على الزجاج، حتى تعدت الحدود وأصبحت تبتر أعمالاً لجميع المواسم من (أعياد، وحج، وأفراح).

وعن بداية مشروعها، قالت حنان: «قبل ست سنوات طلب مني أطفالي أن أصنع فانوس رمضان، حيث كان لدينا فانوس رمضان اشترينته من مصر قبل فترة طويلة ولكن اهترى، وحين عرضته على صفحتي الخاصة بالفيس بوك، وجدت اقبالاً كبيراً من متابعين صفحتي، فقررت تطوير العمل، وتسويق فوانيسي».

وأضافت حنان: «خلال فترة رمضان يزيد الطلب على مشغولاتي، حيث أوفر مصروف جيد للبيت، كما أنني ادخر بعض المال لشراء احتياجات المشغولات الأخرى، التي يتم طلبها بعد رمضان». وعلى الرغم من ساعات عملها الطويلة جداً وقطع التيار الكهربائي، تقوم المدهون في النهار بواجباتها المنزلية، وتسرق بضع ساعات للعمل، مؤكدة أن معظم عملها يكون بالليل خاصة عند موعد مجيء الكهرباء، أما حين تكون قاطعة فهي تستثمرها في الأعمال التي لا تحتاج الى كهرباء.

مطعم بيتنا

تتعاون الشيف الفلسطينية، سجي أبو شعبان (25) عاماً، مع

زميلتها صابرين السيلوي (30) عام، لتجهيز طعام المفتول والسمبوسك والكبة وغيرها من المأكولات، لبيعه للمواطنين خلال شهر رمضان المبارك، ضمن مشروع «مطعم بيتنا»، المختص بالمأكولات المنزلية.

وما يميز عمل الشيف وفق سجي (من وسط مدينة غزة) أنهم يقدمون المأكولات الشعبية البيئية، وذلك عبر تلبية أي طلب تصل لهم عن طريق الاتصال الهاتفي أو موقع خاص بمشروعهم في مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر صفحاتهم، حيث تم عرض قوائم بأصناف المأكولات المتاحة.

وتقول سجي: «حاولنا من خلال مشروع «بيتنا»، إيجاد دخل يومي ثابت لنا يمكننا من التغلب على الوضع الاقتصادي السيئ، في ظل افتقار السوق للأكل المنزلي»، مؤكدة أن الطلبات خلال شهر رمضان تتضاعف مقارنة بالأشهر الأخرى، وخاصة من قبل النساء العاملات وفي المناسبات العائلية. وتتوّع الأصناف المقدمة للزبائن، وتشمل مأكولات ذات شعبية عالية لدى الفلسطينيين، أو المأكولات الخاصة في شهر رمضان، حيث قمن بتجهيز قائمة أكلات خاصة بمرضان قبل بداية الشهر، لتسهيل تلبية طلبات الزبائن والتي يزيد عليها الطلب خلال الشهر. وتحاول فئة الشباب في قطاع غزة التركيز على المشاريع الصغيرة غير المكلفة، خلال شهر رمضان، للتغلب على تزايد نسب الفقر والبطالة نتيجة الظروف العامة، التي أدت إلى وصول نسبة الفقر إلى 80 في المائة والبطالة إلى 56 في المائة في القطاع، وقد بلغت نسبة البطالة في صفوف الشباب نحو 68 بالمائة.

اتجاهات السرد لدى الروائيات الفلسطينيات الشبابات

تحسين يقين



فلسطين» لأمني إسماعيل، نجد الكاتبة هنا متميزة في السرد من منظور الفضاءات المتاحة في الواقع المادي، كما في توظيف شبك السجين وقت الزيارة كنافذة للمعتقل، وكذلك في الغرفة السرية، التي تخفي أسرار العمل السري. كذلك استخدم السرد على سبيل التناسل، من خلال توظيف مسرحية هاملت، بجامع الخيانة لدى الشخصيتين في الواقع المسرحية. كما احتوى السرد على لغة شاعرة وشعرية وخطابية، في حين لم يقنعنا الزمن الروائي هنا.

استخلاص:

يمكن إجمال اتجاهات السرد لدى الكاتبات على النحو التالي: في البدء، فإن اختيار الكاتبات لجنس الرواية، هو بحد ذاته مغامرة وشجاعة وثقة بالقدرة على السرد، من خلال تجريبه والإبداع فيه شكلا ومضمونا.

للكاتبات هنا رسائل، وشغف بالقضايا المطروحة، لذا ظهر السرد الانفعالي، والجمالي، الذي رأينا من خلال تضمين أجناس أدبية كالشعر مثلا، كما ظهر بشكل لافت لدى لبنى دبابة في «ذاكرة أنثى» حيث اقترب النص الروائي من النص المفتوح. كما ظهرت اللغة الساردة الشعرية في «إلى ما وراء عينيك» لنوال هند، و«هاملت فلسطين» لأمني إسماعيل. أما السرد الداخلي، فظهر في «قطع من الفوضى» لنعمة الله نابلسي و«إلى ما وراء عينيك» لدى نوال هند، أكثر من الأخريات، وهو ينسجم نظريا مع ميل المرأة في الواقع للتحدث لنفسها.

كذلك، لاحظنا البعد النفسي لدى كل من لبنى دبابة في «ذاكرة أنثى»، التي اختارت العيادة النفسية، كذلك لدى نوال هند في «إلى ما وراء عينيك». لم يكن الزمان مسيطرا عليه إلا لدى ميرفت جمعة في «مأميلا»، وبدرجة أقل لدى نعمة الله نابلسي في «قطع من الفوضى». أما اللجوء للتاريخ فظهر لدى ميرفت جمعة في «مأميلا»، في حين كان السرد النسوي الخاص، فظهر لدى نوال هند في «إلى ما وراء عينيك».

توقف عنده الرواة-الروائيات، كما في موضوع الذاكرة الجمعية والشخصية. وبشكل عام، فقد وجدنا هذه الظاهرة في الروايات المبحوثة. يستدعي المضمون دوما شكله، وأسلوبه/وتقنية السرد؛ إنه مضمون الإنسان الفلسطيني كإنسان أولاً يعيش هنا، وكفلسطيني تحت الاحتلال، يجرب تأثر المجتمع والأفراد بمنظومة الحكم التي تأسست حديثاً، بتحوّلاتها، فثمة اهتمام بخلاص الإنسان هنا على أكثر من مستوى، من هنا راح الروائي/ة يجرب شكلا ومضمونا، هل يذهب مذهبا سرديا عاديا، أم يبدع شكلا آخر؟

في الاتجاهات الساردة:

في «ذاكرة أنثى» لبنى دبابة، تم اختيار الزمان القصير، وقد لاءم السرد العاطفي لغة جمالية، فيما بثت من خلال السرد تأملات ونقدا عاطفيا واجتماعيا، فبدت اللغة انفعالية، حيث تم إدماج أكثر من جنس أدبي في ثنيات النص السردية من رسالة وشعر ومونولوج وحوار وخطاب، أي ان النص كان مفتوحا، وإن انتظم ضمن سرد روائي. كذلك حاولت توظيف السرد عن المكان من أجل تعميق دلالات نقدية. أنه سرد انفعالي أيضا.

أما في «مأميلا» لميرفت جمعة، وهي الأكثر تميزا في هندسة السرد، المتوازي بين الماضي بشخصه والحاضر بشخصه، بجامع حالة الاستلاب، فقد تم توظيف السرد عن الماضي لتعميق فهم الحاضر، فكان اتجاه السرد لديها لتعميق المضمون، حيث كانت «سيولة النص» منسجمة مع سيولة البركة، ما أضفى بعدا حيويا عمق الحاضر كذلك الماضي.

«في قطع من الفوضى» لنعمة الله نابلسي، اندمج السرد الذاتي بالموضوعي، وكنا إزاء سرد داخلي، ولأجل مضمونها الناقد للحاضر، فإنها سرديا كانت تستدعي الماضي.

وقد ظهر تميزها السردية عن الرجل والمرأة، كل على حدة ومعاً، مستخدمة ضمير الغائب/ة، كاتجاه نحو العدالة بين الجنسين. كذلك ثمة لغة سيناريو فيلمية، وتوثيق جاء للتدليل والبرهنة على الرأي، أي أن السرد التقريري كان له هدف فكري وسياسي ناقد للسلطة والتحوّلات.

كذلك، في «إلى ما وراء عينيك» لنوال هند، وهي أصغر الروائيات المبحوثات، التقى السرد الداخلي بالمونولوج بالشعر وبالوصف بما يعبر عن كوامن الشخصية، كما في «قص الشعر، وخلع الحذاء والمكياج..» في «هاملت

ونحن ندرس الرواية الفلسطينية، سنجد أمرين:

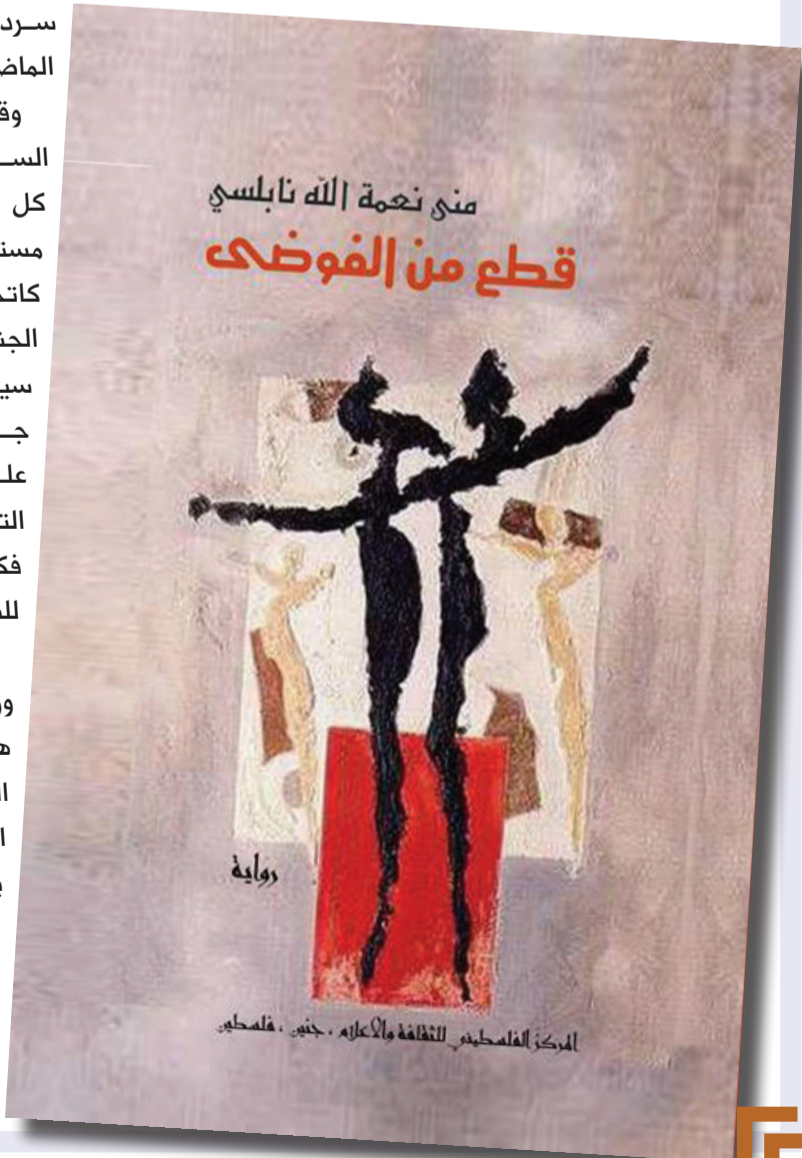
أولا: أهمية ما تضيفه المرأة الروائية، ليس فقط على سبيل المضمون، بل على سبيل الشكل الفني في التعامل الجاد والتجريب الجميل لتقنيات السرد.

ثانيا: ثمة أمر لافت لدى الجيل الجديد، خاصة من الروائيات، في السرد النقدي للمجتمع، بصدق له علاقة بالعمق، بما يعني أن هذه الروايات وغيرها، تشكل مادة حية وإنسانية صادقة تتجلى فيها الرؤية تجاه ما نمر به من تحولات.

خمس روايات، وهي: «ذاكرة أنثى» لبنى دبابة، و«قطع من الفوضى» لمنى نعمة الله نابلسي، و«مأميلا» لميرفت جمعة، و«إلى ما وراء عينيك» لنوال هند، و«هاملت فلسطين» لأمني إسماعيل. والجامع بين الروائيات الخمس، أن الانتفاضة الثانية مثلت الخلفية الفكرية والشعورية لهن، أي إننا إزاء ظاهرة تخص الفئات الشبابية، وقد مثلت الكتابات الأدبية لشباب وشابات هواة نسقا مغايرا للكتابات الأدبية الفلسطينية التي تردت في منطلقاتها ولغتها بين محاكاة الشعار السياسي والوطني، وبين الإبداع، حيث نزع أن كتابات ما بعد 2005، كانت أكثر إبداعا، كونها متحررة من المنظور الفئوي. كان الواقع الفلسطيني والتاريخ خلفية مهمة لهذا الأب، وهو أمر طبيعي، إلا أن تعبير الشباب عن أحلامه التي تتجاوز حدود الممكن في الاتفاقيات السياسية مع الاحتلال، قد نحت بهم/ن نحو الانعتاق وطلب ما هو مشروع حتى ولو كان غير متاح في الواقع السياسي الضيق.

الشكل والمضمون:

أيضا، كمكان مُستلَب، وثقافة (ورواية) تتعرض للاستلاب، كان لا بدّ من التوقف عند ما



انتخابات التشريعي .. آمال ورؤى

زلفى شحرو

النساء قوة انتخابية فاعلة، ومع ذلك لم يتمكن من تحقيق حضور فاعل في القوائم الانتخابية للمجلس التشريعي المقررة في أيار القادم. بل فشلن في الوصول إلى النسبة التي أقرها المجلس الوطني وتبناها الحركة النسوية بتمثيل النساء بنسبة 30% في انتخابات التشريعي والمحلية.

لقد التزمت غالب القوائم الانتخابية بطريقة توزيع النساء فيها حسب القانون الصادر بمرسوم رئاسي، والمقدرة 26%، بدون ضمانات لفوزها بذات النسبة. وأعلنت لجنة الانتخابات قبولها ترشيح 36 قائمة للانتخابات، منها سبع قوائم حزبية، و29 قائمة مستقلة، فيما بلغ عدد المرشحين 1391 مرشحاً من بينهم 405 امرأة بنسبة 29%.

لكن بالنظر إلى خريطة الترشيحات، نجد أن غالب القوائم التزمت بنسبة 26%، وللمرة الأولى تنترأس امرأة قائمة اليسار الموحد. والتزمت كل القوائم بترتيب النساء في القوائم وفق القانون إلا قائمة الحرية كانت فيها فدوى البرغوثي رقم 2 لأسباب سياسية.

ويظل صندوق الانتخابات هو الحكم في ظل التنافس الشديد على هذه الانتخابات، ولن تتمكن بعض القوائم من تجاوز نسبة الحسم وهي 1.5% من الأصوات، وبعضها الآخر لن يصل لقبه البرلمان بأكثر من مقعد أو اثنين في أفضل الأحوال. كذلك ستعكس الحالة السياسية للفصائل نفسها سلباً على قضايا النساء في الدعاية الانتخابية والنتائج.

حركة فتح التنظيم الأكبر على الساحة الفلسطينية تعاني خروج البرغوثي والقذوة وتشكيلهما لقائمة الحرية، إضافة لفشل اليسار في تشكيل قائمة واحدة والحراك بقائمتين وقوائم العشائر والقوائم المشتتة للأصوات.

وما يميز هذه الانتخابات غياب الأسماء البارزة في الحياة السياسية عنها مثل حنان عشرواي وغيرها.

وبغض النظر عن النتائج، والتي ستكون بكل تأكيد أفضل من انتخابات العام 2006، ستكسب النساء من وحدة الوطن إذا ما نعد للمحاصصة؛ فالوحدة ستسمح للمجتمع الفلسطيني الالتفات إلى قضايا السياسية والتنمية وترميم نسيجه الاجتماعي؟ وحماية الديمقراطية والحرية العامة وإنفاذ القانون.

صحيح أن القوائم شكلت، لكن العمل الحقيقي يبدأ مع الدعاية الانتخابية، وبرامج القوائم التي ستوضح كيفية نظر هذه القوائم لقضايا النساء، وإن كانت طبيعة تشكيلها لا تبشر بالخير الكثير.

أما المؤسسات التي تعنى بقضايا المرأة فعليها العمل الجاد، واعتبار الانتخابات فرصة حقيقية للدعاية لبرامجها، وضمان تطرق المرشحات لهذه القضايا في حملاتهن الانتخابية، على الأقل لكسب الصوت النسوي، والعمل أيضاً لمرحلة ما بعد الانتخابات، وربما خلالها من خلال توقيع وثيقة شرف بين كل المرشحات من أجل مناصرة قضايا المرأة، وتشكيل قوة ضغط داخل المجلس التشريعي، من خلال جسم استشاري يقدم خبرته للمرشحات والعضوات. والعمل على إدراج قوانين منصفة للنساء مثل قانون العقوبات وحماية الأسرة من العنف والتحرش، وعلى رأسها قانون الانتخابات لتثبيت الحق ورفع نسب التمثيل.

وكذلك العمل على قضايا مطلوبة اقتصادية، مثل البطالة والضمان الاجتماعي ومحاربة الفساد، وإقرار وتطبيق قانون حد أدنى عادل للأجور انتصاراً لآلاف النساء العاملات في رياض الأطفال وورش الخياطة والسكرتيرات في عيادات الأطباء والمحامين، وصالونات التجميل والوقوف بجانب القضايا العادلة لتنمية النساء في الصحة والتعليم والقضايا المختلفة.

صاحبة الإمتياز طاقم شؤون المرأة



المشرفة العامة: د. أريج عودة

رئيسة التحرير: لبنى الأشقر

تدقيق لغوي: تحسين يقين

تصميم وإخراج: إنعام الخطيب

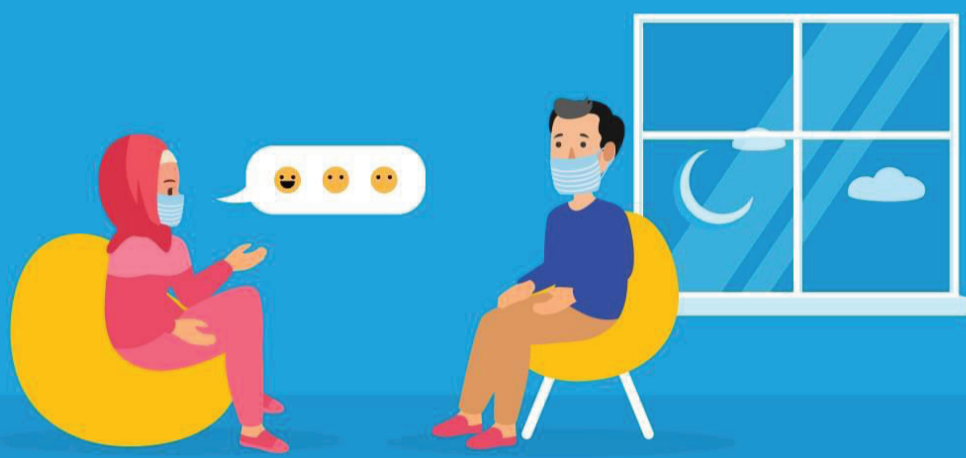
شارع الإرسال - مركز عواد ص.ب : ٢١٩٧ رام الله

هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس : ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (wac_media@palnet.com)

الأراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها، ولا تعبر عن رأي أسرة التحرير

في شهر رمضان المبارك لازم نهتم بإجراءات السلامة



الرقم المجاني لوزارة الصحة، قطاع غزة: 103 الضفة: 1800000888



هي وهوي

يرافقها ظلها

بقلم نجوى سعدي غانم

انطلقت يطوح الهواء صفائرها الطويلة وثوبها الأحمر المزركش، تركض باتجاهه، بدا أضخم من العادة هذه المرة، يقف بعيداً تحت ذات الشجرة، وفي يده يحمل فانوساً كبيراً، يفوق توقعاتها بكثير. ابتسم لها طويلاً قبل أن يمد يده، فمدت يدها الصغيرة، أمسكت الفانوس الكبير، ضوءه الباهر، وتفاصيله الخيالية، أخفت ملامحه عنها، فلم تنتبه عندما استدار ببطء وغاب عن ناظريها، عائداً للبحر. الفانوس الكبير في يدها تتناثر منه نجوم متألئة وفراشات ذهبية تحوم حوله مبتهجة، تذهلها اللحظة فتبدأ بالدوران في حلقات حلزونية، بينما يرافقها ظلها، لا تراه، لكنها تشعر به، أنفاسه تداعب شعرها وعينيها تراقبها، مطمئنة تدور في حلقاتها، تؤمن أنه بالقرب يحميها إن لزم الأمر! عند الفجر، تحترق الفراشات في ومضة ويخبو ضوء الفانوس، وتتوقف أنفاسه عن مداعبة شعرها وتدرج أنه ما زال في البحر الذي يعشقه أكثر منها، فتبكي، تبكي طويلاً وتنتظر المساء بشوق ولهفة لكي تلتقيه من جديد!

فمنذ أن عاد أبيها من البحر محملاً على أكتاف رفاقه، وحمرة تصبغ قميصه، الذي مزقته وصدره رصاصات كثيرة غادرة، مبتسماً كعادته، هادئاً مستسلماً على غير عادة، تلتقيه في أحلامها كل ليلة يقف بعيداً تحت شجرة وارقة، يمسك في يده فانوساً كبيراً كان قد وعداها أن يحضره لها قبل ظهور الهلال في سماء المدينة المعتمدة لتغيظ رفاقها، يعطيها الفانوس ويختفي تاركاً خلفه أنفاسه تداعب شعرها وفراشات ذهبية تدور حول فانوسها ويعود للبحر!